أ.د محمد المختار محمد المهدي

أسئلة تطبيقية للنحو الميسر

الجزء الرابع

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وطأ أكناف المعرفة لفهم كتابه المجيد، والصلاة والسلام على خير من بعث بلسان قومه ليبين لهم الحكم السديد، والرأى الرشيد، وعلى أسلافنا العظام، من العلماء الأعلام، الذين سخروا كل طاقاتهم لتحصيل العلم والتفقه فى الدين، ونشره بين العالمين، فرزقهم الله البركة فى العمر، والخلود على الدهر، وكتب لهم الجزاء الأوفى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

أما بعـــد :

فهذه أسئلة وإجابات وإعراب لبعض الشواهد والنصوص لأبنائنا الطلاب، لعلها تفتق أذهانهم، وتفتح آفاق الفهم الصحيح لما يدرسون، وتعينهم على تطبيق مايحصلونه من قواعد النحو التى ماوضعت أساساً إلا لصون الألسنة عن الخطأ فى النطق، والخلط فى التركيب، ومجافاة الفصحى وأساليبها الرائعة، المتوجة بالقرآن المعجز الخالد.

ندعو الله عز وجل أن ينفع بها، وأن تسهم فى عودة المستوى المتميز للأزهرى الكفء الذى ذاعت سمعته العلمية فى آفاق العالم الإسلامى، وسرت فى العالم أجمع وسام فخر وثقة واعتزاز وإكبار.

أ. د / محمد المختار محمد المهدى

أسئلة مالا ينصرف

س ١ : يمتنع التنوين والجر فى كل من الفعل ومالا ينصرف فما وجه الشبه الذى أدى إلى هذه الظاهرة ؟ وكيف ضبطها النحاة ؟

ج ١ : وجه الشبه بين الفعل وما لا ينصرف من الأسماء يتمثل فى أن الفعل فرع عن الاسم من حيث دلالة الاسم على المسمى فقط ، ودلالة الفعل على الحدث والزمن ، والفعل أيضا محتاج للاسم فى تكوين الجملة التامة إذ يمكن تكوين الجملة من اسمين ولايجوز تكوينها من فعلين .

وما لا ينصرف إما علم وإما وصف ، والعلم فرع عن التنكير ، إذ كل ماتعرفه كان مجهولا فى الأصل ، والوصف فرع عن الموصوف ، فإذا انضم إلى العلم تأنيث أشبه الفعل فى فرعيتين لأن التأنيث فرع التذكير ، وكذلك العدل فرع إبقاء الاسم على حاله ، والعجمة فى كلام العرب فرع عن العربية ، فالأصل فى كل كلام ألا يخالطه لسان آخر ، والتركيب فرع الافراد ، والمزيد بالألف والنون فرع عن المجرد منهما ، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم لأن الأصل أن يختص كل من الاسم والفعل بوزن خاص ... وكذلك إذا انضم إلى الوصف عدل أو وزن فعل أو زيادة ألف ونون ، أما الجمع الأقصى فإن الجمع فرع عن المفرد ، وكونه على وزن لايأتى عليه مفرد ولايمكن جمعه مرة أخرى فرع آخر ، وإما ألف التأنيث ، فالتأنيث فرع عن التذكير كما سبق ، والألف فرع عن تاء التأنيث التى هى الأصل ... من هنا توصل العلماء إلى العلل التى تجعل الممنوع شبيها بالفعل يأخذ حكمه فى عدم قبول الجر بالكسر والتنوين عليه ، وهذه العلل — وإن كانت بعيدة نوعا ما — تضبط ماأتى فى النصوص الفصيحة على هذه الظاهرة وقد صرح العلماء بأن هذا هو ما استطاعوه ، فمن استطاع اكتشاف ضوابط أقرب وأدق فليأت بما عنده .

س ٢ : يرد فى كتب النحو واللغة معنيان لكلمة « الصرف » فإلى أى معنى ينتمى الممنوع من الصرف ؟ وما علاقة هذا المعنى بعلم الصرف ؟

ج ٢ : للصرف لغة معنى أصلى هو : التصرف والتغيير ، قال تعالى : « وكذلك نصرف الآيات » ، وقال : « وتصريف الرياح » ، وقال : « فأنى يصرفون » ، وقال : « ولقد صرفنا فى هذا القرآن للناس من كل مثل » ، ومن هذا المعنى جاء علم الصرف إذ هو تغيير فى بنية الكلمة لغرض لفظى أو معنوى ، وللصرف معنى فرعى، منه جاء اسم الصراف أو الصيرفى الذى يختبر النقود ليتبين الجيد منها والزائف فيحدث رنين خاص بالجيد ، ومنه جاء الصريف بمعنى الصوت الضعيف ، وأطلق على التنوين اسم الصرف بهذا المعنى لأنه صوت يلحق آخر الاسم لفظا ويفارقه خطا ووقفا ، وهذا هو المراد بالممنوع من الصرف أى الممنوع من التنوين عند جمهور النحاة ومنهم من حمله على المعنى الأول بمعنى أنه نقص تصرفه عن بقية الأسماء فلم يجر بالكسرة ولم ينون .

س ٣ : بين المصروف والممنوع فيما يأتى مع التوجيه : سكارى ، مصلًّى ، صرعى ، مرعًى ، لمياء ، إنشاء ، فيالق ، تخاصُم ، عباقرة ، يمانٍ ، جوارٍ ، دوابّ ، تدانٍ ، هوازن .

ج ٣ : سكارى وصرعى : من الممنوع لوجود ألف التأنيث المقصورة الزائدة عن بنية الكلمة ووزنها : فُعالى وفَعلى .

مصلًّى ، ومرعًى : من المصروف لأن الألف الأخيرة منقلبة عن أصل ووزنها : مفعّل ، ومَفْعل .

لمياء : من الممنوع لوجود ألف التأنيث الممدودة ووزنها : فعلاء .

إنشاء : من المصروف لأن الهمزة الأخيرة أصلية ، ووزنها : إفعال.

فيالق : من الممنوع لصيغة الجمع الأقصى ووزنها فياعل .

تخاصُم : من المصروف لأنه مفرد وما بعد الألف مضموم ووزنه : تفاعل .

عباقرة : من المصروف لأن ما بعد الألف ثلاثة أحرف وسطها متحرك .

يمان : من المصروف لأن الألف عوض من احدى ياءى النسب فالأصل : يمنى .

جوارٍ : من الممنوع على أساس حذف الياء والتعويض عنها بالتنوين فى حالتى الرفع والجر ووزنها فواع .

دوابّ : من الممنوع لتحقق الوزن وإن اختفت الكسرة بعد الألف للادغام .

تدانٍ : من المصروف لأن الكسرة على ما بعد الألف عارضة والأصل ضمها لأنه مصدر على تفاعُل .

هوازن : من الممنوع لتحقق الوزن والشروط وإن لم يدل على جمع .

س ٤ : ما الفرق بين ضوابط زيادة الألف والنون المانعة من الصرف مع العلمية ومع الوصفية؟ ولماذا لم يمنع صرف : حبلان، سخنان، حسّان ، سيفان ، بيان ، ندمان .

ج ٤ : زيادة الألف والنون مع الوصف يشترط معها أن يكون مؤنث الكلمة على وزن : فعلى ومعنى ذلك أن الوصف لابد أن يكون بوزن : فعلان بفتح الفاء فقط كسكران وشبعان وعطشان .

أما زيادة الألف النون مع العلم فلا يشترط فى الاسم وزن خاص مثل عثمانَ وغطفان وعمرانَ وسلمان وسليمان ، ولم يمنع حبلان لأن مؤنثه ،

حبلانة بالتاء لكبيرة البطن بلا حمل . وكذلك سخنان وسيفان وندمان لأن مؤنثاتها: سخنانة بمعنى: حارة ، وسيفانة بمعنى: طويلة وندمانة بمعنى: منادمة ، أما حَزّان، وبيان فالنون أصلية وليست زائدة ووزنهما : فعّال وفعال .

س ٥ : اذكر مايشمله وزن الفعل مع الوصف ، ومايشمله مع العلم ، ولماذا لم يمنع مثل : بطل ، حذر : وصفين؟ وقمر ، وكبد : علمين لمذكر ؟

جـ ٥ : وزن الفعل مع الوصف يكون غالباً غير مختص لأن المختص يكون منقولا من الأفعال إلى الأسماء لا الصفات ، ويتحقق فيما أوله همزة تشبه همزة المضارع بشرط أن يكون المؤنث على : فعلاء ، كأعرج وعرجاء ، أو : فُعلى ، كأحسن وحسنى ، أولا مؤنث له ، كأكمر وآدر ، ويشترط أن تكون دلالة الكلمة على الوصف فى الأصل ، أو لوحظ عند التسمية به معنى الوصف .. أما مع العلم فوزن الفعل إما خاص مثل شمّر ، ودُئِل ، وانطلق . وإما غالب كيزيد ، وأحمد ، وتغلب ، وإثمد .

س ٦ : هل تختلف أنواع العدل مع العلمية ، ومع الوصفية ؟ بين ذلك مع التمثيل ثم اذكر معنى العدل فى كل نوع .

جـ ٦ : العدل مع الوصف ينحصر فى صورتين : احداهما ألفاظ العدد على وزن : فعَال أو مَفْعل مثل : ثلاث ، ومثنى فهى معدولة عن : ثلاثة ثلاثة ، واثنين واثنين . والصورة الأخرى لفظ : أخر إذا كان جمعا لأخرى مؤنث آخر بفتح الخاء بمعنى : مغاير مثل قوله تعالى :«فعدة من أيام أخر» وذلك أنها حينذاك تكون معدولة عن المفرد لأن الأصل فى أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة أن يلتزم الأفراد والتذكير .

أما العدل مع العلمية فله خمس صور :

١ — ماجاء على وزن «فعل» بضم الفاء وفتح العين من ألفاظ التوكيد وهي : جمع ، كتع ، بتع ، بصع معدولة عن وزن : فعلاوات لأن مفرداتها بوزن فعلاء كجمعاء ، وكتعاء .

٢ — ماجاء على وزن «فعل» أيضاً من الأعلام المذكرة كعمر وزفر وزحل معدولة عن : عامر ، وزافر ، وزاحل .

٣ — لفظ «سحر» . إذا أريد به سحر يوم معين ولم تدخل عليه لام التعريف ، معدولا عن لفظ السحر بالتعريف .

٤ — الأعلام المؤنثة على وزن : « فعال » كحذام وقطام ورقاش في لغة تميم إلا إذا ختمت براء فتبنى على الكسر عندهم كالحجازيين .

٥ — لفظ «أمس» إذا أريد به اليوم الذى قبل يومك مباشرة ولم يضف ولم يقترن بأل ولم يقع ظرفا وذلك في لغة بعض بنى تميم ، والعدل في مثل حذام عن حاذمة ، وفي لفظ أمس عن الأمس بالتعريف كما في سحر .

س ٧ : ما حكم العلم المؤنث والعلم الأعجمي إذا جاء كل منهما على ثلاثة أحرف ؟ وهل يختلف الحكم إذا كان علما على مؤنث أعجمي ؟ مثل لما تذكر .

ج ٧ : العلم الثلاثي المؤنث إن كان محرك الوسط منع من الصرف مثل : سحر ، وهدى ، وسقر . قال تعالى : « سأصليه سقر »

أما إذا كان ساكن الوسط فإن كان أعجمياً مثل : «جور» علماً على مدينة أعجمية منع من الصرف أيضاً ، وإلا جاز الصرف وعدمه : إن

نظرنا إلى خفة اللفظ الحاصلة من تسكين الوسط صرفناه، وإن نظرنا إلى العلمية والتأنيث منعناه ، وقد ورد بالوجهين قول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسق دعدُ فى العلب

أما العلم الأعجمى فإن كان ثلاثياً محرك الوسط مثل : شتر ، اسم قلعة أعجمية ففيه ثلاثة آراء : وجوب الصرف ، وجوب المنع ، جواز الأمرين وان كان ساكن الوسط كنوح ولوط وهود ، ففيه رأيان : رأى يصرفه ، ورأى يجوز صرفه ومنعه .

س ٨ : ماضوابط صيغة الجمع الأقصى ؟ اذكر ستة أوزان تمنع من الصرف لهذه العلة مع التمثيل .

ج ٨ : ضوابط صيغة الجمع الأقصى : أن يأتى أولها مفتوحا وثالثها ألفا ليست عوضاً عن غيرها ، ورابعها مكسورا حقيقة أو تقديراً ، وخامسها ساكنا أو آخر الكلمة ، ويتحقق فى أوزان كثيرة منها : مفاعل ، كمنابر ، وفعائل ، كسحائب ، وفعالل ، كجعافر ، وأفاعل ، كأكابر ، ومفاعيل ، كمصابيح ، وأفاعيل ، كأسارير .

س ٩ : ما الفرق بين وصفنا الجبان بأنه «أرنب» ووصفنا للمكان المستوى بأنه « أجرع » ، ووصفنا للصقر بأنه « أجدل » ، فى الحكم على هذا الوصف بأنه مصروف أو ممنوع ؟

ج ٩ : وصفنا للجبان بأنه أرنب على سبيل المجاز بالاستعارة ، والأصل فى اللفظ أنه اسم للحيوان المعروف ، ولذلك نحكم عليه بأنه منصرف ، لأن الوصف طارىء عليه ، أما وصفنا للمكان المستوى بأنه « أجرع » فإن الوصف هنا هو الأصل ثم غلبت عليه الاسمية فيمنع من الصرف لأن المعول عليه هو الأصل ، وأما وصفنا للصقر بأنه « أجدل » فهو اسم له روعى فيه الوصف بالجدل الذى يوحى بالقوة ، ولذلك يجوز صرفه ومنعه والمنع أولى مراعاة للأصل .

س ١٠ : بين محل الشاهد النحوى وتوجيهه فيما يأتى من نصوص وأعرب ما تحته خط :

١ — كأن العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

٢ — ذريني وعلمى بالأمور وشيمتى فما طائرى يوماً عليك بأخيلا

٣ — اعتصم بالرجاء إن عنّ بأس وتناس الذى تضمن أمس

٤ — وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء

٥ — وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع

جـ ١٠ : البيت الأول: الشاهدفيه ورود لفظ «أجدل» ممنوعاً من الصرف وهو اسم للصقر لوحظ فيه معنى الجدل وهو القوة ومنع من الصرف لملاحظة الصفة مع وزن الفعل .

والإعراب: فراخ خبر «كأن» مرفوع بالضمة. القطا : مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر . لاقين : فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهى الفاعل مبنيا على الفتح فى محل رفع والجملة فى محل نصب حال من : فراخ القطا . والرابط نون النسوة .

البيت الثانى : الشاهدفيه ورود لفظ «أخيل» ممنوعاً من الصرف وهو اسم لطائر فيه نقط تشبه الخال لملاحظة الوصف مع وزن الفعل. والإعراب: ذرينى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب . وعلمى: الواو للمعية، وعلمى : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

البيت الثالث : الشاهد فيه رفع «أمس» بالضم فاعلا للفعل «تضمن» على لغة بعض بنى تميم فى منعهم أمس من الصرف فى حالة الرفع فقط .
الإعراب : إنْ : حرف شرط لامحل له من الإعراب ، عنّ : فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، يأس : فاعل مرفوع بالضمة ، وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله والتقدير : إن عن يأس فاعتصم بالرجاء .

البيت الرابع : الشاهد فيه : صرف جبريل مع أنه علم أعجمى ، وذلك جائز لضرورة الشعر .

الإعراب : ليس فعل ماض من أخوات «كان» مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، له : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ «ليس» . وكفاء : اسم ليس مرفوع بالضمة . والجملة فى محل رفع خبر للمبتدأ : روح القدس .

البيت الخامس : الشاهد فيه : منع صرف «مرداس» مع عدم وجود علة المنع لضرورة الشعر على رأى الكوفيين . الإعراب : يفوقان : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والف التثنية فاعل مبنى على السكون فى محل رفع : مرداس : مفعول به منصوب بالفتحة ومنع من الصرف شذوذا . فى مجمع : جار ومجرور متعلق بالفعل : يفوقان .

س ١١ : متى ترد كلمة «أخر» مصروفة ؟ ومتى تكون ممنوعة ؟ مع التمثيل ؟

ج ١١ : ترد كلمة « أخر » ممنوعة من الصرف إذا كانت جمعا لأخرى مؤنث آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير لتحقق العلتين : الوصف والعدل عن

الإفراد إلى الجمع مثل : « فعدة من أيام أخر» وترد مصروفة حين تأتى جمعا لأخرى مؤنث آخر بكسر الخاء بمعنى المنتهى مثل : أثنى الأساتذة على طالبات متفوقات وأنحوا باللائمة على طالبات أخرٍ .

س ١٢ : فى الكلمة الأولى من المركب المزجى لغتان ، وفى الكلمة الثانية ثلاث لغات ، بين هذه اللغات وكيفية إعرابها .

ج ١٢ : فى الكلمة الأولى من المركب المزجى إذا كان علما لغة البناء على الفتح مالم تكن منتهية بساكن ، ولغة الإعراب حسب العوامل كالتركيب الإضافى ، وفى الكلمة الثانية لغة البناء على الفتح للتركيب مع الكلمة الأولى ، ولغة الإعراب على أساس المنع من الصرف ، ولغة الإعراب على أنها مضاف إليه دائما .

س ١٣ : افرق بين الألف فى كل من : أرطى ، كمثرى ، مرضى ، وهل تستقل هذه الألف بمنع الصرف ؟

ج ١٣ : الألف فى أرطى للإلحاق بجعفر ، إذا سمّى بها كان المنع من الصرف فيها للعلمية والإلحاق ، وفى كمثرى للتكثير وتأخذ حكم ألف الإلحاق : أما الألف فى «مرضى» فهى للتأنيث وهى علة قائمة مقام العلتين فتستقل بمنع الصرف دون احتياج إلى وصفية أو علمية لأن التأنيث فرع عن التذكير ، والألف فرع عن التاء .

س ١٤ : متى ينصرف العلم المعدول أو الأعجمى أو المؤنث أو المزيد فيه ألف ونون ؟

ج ١٤ : إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف إحدى علتيه صرف كما إذا اشترك أكثر من شخص فى اسم عمر أو إبراهيم أو سعاد أو عمران ، فإنك تقول : رب عمرٍ وإبراهيمٍ وسعادٍ وعمرانٍ لقيتهم بتنوين هذه الأسماء .

س ١٥ — قد يكون التصغير سبباً فى منع الاسم من الصرف ، وقد يكون سبباً لصرفه فتى يكون ذلك ؟ ولماذا ؟ مع التمثيل .

ج ١٥ : إذا صغر الممنوع من الصرف فإن أزال التصغير إحدى العلتين المانعتين صرف مثل تصغير عمر إلى عمير ، أما إذا لم يغير التصغير شيئاً كتصغير أحمد إلى أحيمد فإن المنع يستمر لأن المصغر حينئذ على وزن الفعل : أهيمن .. وإذا صغر المصروف فأضاف التصغير علة تمنع الاسم من الصرف منع مثل تصغير « تحلىء » إلى : تحيلىء بزنة تسيطر .

س ١٦ : (أ) اذكر علتين لصرف الممنوع مع التمثيل .

(ب) متى يجر الممنوع بالكسرة ؟ مثل لذلك .

ج ١٦ : (أ) قد يصرف الممنوع لضرورة الشعر مثل :

كأن دنانيرا على قسماتهم .·. وإن كان قد شف الوجوه لقاء

وقد يصرف لإرادة التناسب الصوتى مثل قراءة نافع والكسائى فى قوله تعالى : « وأكواب كانت قواريرا قواريرا من فضة قدروها تقديرا » .

(ب) : إذا عرف الممنوع من الصرف بأل أو أضيف جر بالكسرة وامتنع منه التنوين بسبب التعريف أو الإضافة لا لكونه ممنوعا من الصرف . فإذا قيل : صليت فى مساجد مصر أو فى المساجد العتيقة . كانت كلمة مساجد فى كليهما كأى كلمة معربة بالحركات الظاهرة مجرورة بالكسرة كما لو قلت ، فى مسجد الأزهر ، أو فى المسجد العتيق .

س ١٧ : قرىء فى السبع بالصرف وعدمه فيما يأتى : « وثمود فما أبقى » . « لقد كان لسبأ فى مسكنهم آية » ، « فإنك بالوادى المقدس طوى » وجه القراءتين معتمداً على قاعدة ثابتة .

جـ ١٧ : يقول سيبويه عن أسماء الأماكن : «كل ما عنيت به بلداً فاصرفه ، وما عنيت به بلدة فامنعه من الصرف » ويقول عن أسماء القبائل : «إن جعل اللفظ اسما للقبيلة منع الصرف وإن جعل اسما للحى أو للأب انصرف(١) » بناء على هاتين القاعدتين يمكن توجيه القراءتين فيما سبق، فثمود وسبأ إن كان كل منهما اسما للقبيلة منع ، وإن كان اسما للحى أو للأب صرف . «وطوى» إن كانت اسما للبقعة منع للعلمية والتأنيث كما فى القبيلة ، وإن كان اسما للمكان صرف لأن المكان مذكر كما فى الحى والأب كما أن «طوى» يمكن اعتبارها ممنوعة للعلمية والعدل كعمر وزفر .

س ١٨ : بين المصروف والممنوع وعلة المنع فيما يأتى : «كلا إنها لظى» ، «ولا تذرن وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً» ، «ولقد جئتمونا فرادى» ، «فاذكروا اسم الله عليها صواف» ، «وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى» ، «يحلون فيها من أساور من ذهب» ، «إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيراً» ، «اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم» ، «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين» ، «يا أهل يثرب لا مقام لكم» ، «مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود» ، «وإلى مدين أخاهم شعيباً» . «إن يأجوج ومأجوج مفسدون فى الأرض» ، «وعلم آدم الأسماء كلها» ، «إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» . «إن قارون كان من قوم موسى» .

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٣ ، ٢٥ .

المصروف	الممنوع	سبب المنع
ودا ، سواعا ، نسرا	لظى	علم مؤنث ثلاثى محرك الوسط .
هودا ، مصرا ، نوحا	يغوث ، يعوق ، آدم	« أعجمى أو : علم مع وزن الفعل .
عاد ، شعيب ، دأب	فرادى ، نصارى	ألف التأنيث المقصورة .
أغلالا ، سعيرا	صواف ، أساور ، سلاسل	صيغة الجمع الأقصى .
	مصر	علم مؤنث ثلاثى ساكن الوسط يجوز منعه وصرفه .
	يثرب	علم مؤنث ، أو : علم مع وزن الفعل .
	ثمود ، مدين	« « على قبيلة
	يأجوج ، مأجوج	« أعجمى ، أو علم مؤنث على قبيلة .
	إبراهيم ، قارون	علم أعجمى .
	عمران	« مزيد بألف ونون .

أسئلة إعراب الفعل

س١٩ : قسم الأسماء من حيث مشابهتها للأفعـــال والحروف ، وما نتيجة هذه المشابهة ؟

ج١٩ : الأسماء المشبهة الحروف فى الوضع أو المعنى أو الافتقار أوالنيابة عن الفعل بلا تأثر تبنى، والأسماء المشبهة الأفعال فى علتين فرعيتين تمنع من الصرف، والأسماء التى لاتشبه الحروف ولا الأفعال تعرب لتوارد المعانى التركيبية المحتاجة للإعراب عليها .

س٢٠ : ما وجه الشبه بين المضارع والأسماء ؟ وهل إعرابه بالرفع نتيجة هذه المشابهة أو لعلة أخرى ؟ وضح الآراء فى ذلك .

ج٢٠ : يشبه المضارع الأسماء فى الإعراب ، وفى دلالته بإبهام على الحال والاستقبال ، وامكان تخصيصه بأحدهما كما فى الاسم النكرة الدال على الابهام ثم يتخصص بالتعريف ، وفى اتفاقه مع أسمـــاء الفاعلين فى الحركات والسكنات . وفى وقوعه موقع الأسماء حيث يقع خبرا وصفة وحالا . وقد رأى البصريون أن علة رفع المضارع وقوعه موقع الاسم وأشرف حالات الاسم الرفع فأعطى له ، ورد ذلك بأن المضارع يقع مرفوعاً فى موقع لا يمكن للاسم أن يقع فيه كوروده بعـــد أدوات التحضيض والتسويف ، ويرى الكسائى أن رفعه بحروف المضارعة ، ورد ذلك بأن جزء الشىء لا يعمل فيه ، ويرى بقية الكوفيين أن رفعه لتجرده من النـاصب والجـازم وهذه علة مطردة ، ولذلك اعتمدها المحققون .

س ٢١ : ماعدد نواصب المضارع ؟ وما أثرهـــا من ناحية الزمن ؟ .

ج ٢١ : ينصب المضارع بأربعة أحرف بذاتها هى : أن ، لن ، كى ، إذن ، وينصب بأن مضمرة وجوباً بعد : حتى ، أو التى بمعنى حتى ، لام الجحود ، فاء السببية وواو المعية ، وكى التعليلية ، وينصب بأن مضمرة جوازاً بعد خمسة أحرف : لام التعليل ، الفاء ، الواو ، أو ، ثم العواطف على اسم صريح خالص من شبه الفعل ، وهذه النواصب جميعاً تخلص الفعل للاستقبال .

س٢٢ : شاع عند بعض النحاة أن «لن» تفيد تأبيد النفى فما نصيب هذا من الصحة ؟ .

ج ٢٢ : الحقيقة أن «لن» تفيد تأكيد النفى لا تأبيده ، إذ هى تخلص الفعل للمستقبل سواء كان لغاية مثل قوله تعالى : «فلن أكلم اليوم إنسيا» . وقوله : «لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى» ، أو لغير غاية مثل قوله تعالى : «لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له» .

س٢٣ : ما أصل «لن» ؟ وهل هى مركبة أو بسيطة ؟ .

ج٢٣ : يرى الخليل بن أحمد أن أصل «لن» : لا + أن ، أى أنها مركبة من الحرفين ، لحذفت الهمزة تخفيفاً ، فالتقى ساكنان هما ألف «لا» ونون «أن» ، لحذف الألف . ورد هذا الرأى بأن معمول معمولها يتقدم عليها فى مثل : محمداً لن أكلم ، فلو كانت مركبة من : لا وأن ما جاز ذلك ؛ لأن معمول «أن» لا يتقدم عليها . ويرى الفراء أن «لن» أصلها : لا وأبدلت الألف نونا ، ورد ذلك بأن المعهود ابدال النون ألفا فى التنوين المنصوب وفى نون التوكيد الخفيفة ، ثم إن «لا» وهى الأصل المدعى لا تعمل فكيف يعمل الفرع ، ويرى المحققون أنها بسيطة غير مركبة .

س ٢٤ : هل يجوز الفصل بين « لن » والفعل ؟ وهل يجوز الجزم بها ؟ مثل وحقق .

ج ٢٤ : يجيز الكسائي الفصل بالقسم أو بمعمول الفعل مثل : لن والله أشترك ، لن الصلاة أترك ، ويمنع الجمهور الفصل مطلقاً لقلة ما ورد من ذلك ، أما الفصل بغير هذين فشاذ عند الجميع مثل قول الشاعر :

لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلا - أدع القتال وأشهد الهيجاء

وقد رفض جمهور النحاة أن تأتي « لن » جازمة لاستقرار القواعد واطرادها وحكموا على قول كثير عزة :

أيادي سبايا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر

بأنه ضرورة شعرية ، وحكموا على قول الأعرابي :

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

أنه روى بـ « لم » في رواية أخرى ، وأن الخلط بين « لن » و« لم » راجع إلى السماع .

س ٢٥ : متى تأتي « كي » تعليلية ؟ ومتى تأتي مصدرية ؟ مع التمثيل .

ج ٢٥ : تأتي تعليلية جارة مثل لام التعليل تماماً في ثلاثة مواضع :

(ا) إذا دخلت على « ما » الاستفهامية ، فتحذف ألف « ما » كما يحدث دائماً حين يدخل عليها حرف جر ، وتضاف هاء السكت عند الوقف ، تقول : كيمه ؟ بمعنى : لمه ؟

(ب) إذا دخلت على « ما » المصدرية ، فتجر المصدر المؤول مثل قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع

والتقدير : يُرجى الفتى للضر والنفع ، ولا تعمل فى الفعل بعدها لأنها جارة .

(ج) إذا دخلت على «أن» المصدرية الناصبة المضارع ولم تسبق بلام التعليل ظاهرة ولا مقدرة مثل : قولك : جئت كى أتعلم فـ«كى» هنا لم تسبق بالـلام ، وقدرت أن بعدها ناصبة للمضارع فتمحضت للتعليل والجر للمصدر المؤول ، والتقدير : جئت للتعلم .

وتأتى مصدرية ناصبة مثل : «أن» إذا سبقت باللام لفظاً أو تقديرا مثل قوله تعالى : «لكيلا تأسوا على مافاتكم» وقوله : «كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم» ، فى الآية الأولى ظهرت اللام جارة للمصدر المؤول من كى والفعل ، وفى الثانية لنا أن نقدر قبلها اللام فتكون مصدرية ناصبة ولنا أن نقدر بعدها «أن» فتكون تعليلية جارة .

س ٢٦ : مانوع «كى» إذا سبقت باللام وجاء بعدها «أن» ؟ مثل ووجه ماتقول .

ج ٢٦ : نادراً ماتأتى «كى» مسبوقة باللام وبعدها «أن» وحين تأتى كذلك يترجح أن تكون تعليلية مؤكدة للام وقـــد جاء من هذا قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى ... فتتركها شنا ببيداء بلقع

ويكون حكمنا هنا متسقا مع مجىء اللام مؤكدة لـ«كى» فى مثل قول الشاعر :

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها

وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

فكما تكون اللام مؤكدة لـ«كى» تكون «كى» مؤكدة للام .

وقد قال بعض النحاة أن «كى» فى مثل هذا تكون مصدرية أكدتها «أن» غير أننا نعلم أن «أن» هى أم الباب فلا يليق أن تكون هى المؤكدة لـ «كى»

س ٢٧ : قارن بين «لن» و«كى» من حيث الفصل بين كل منهما والفعل مع التمثيل ؟

ج ٢٧ : جمهور النحاة على امتناع الفصل بين «لن» والفعل وأن ماورد من ذلك لا ينهض دليلا على الجواز ولكن الكسائى يرى جواز ذلك، إذا كان الفصل بالقسم أو بمعمول الفعل مثل : لن والله أهمل ـه لن الصدق أترك، أما «كى» فاتفق النحاة على جواز الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية أو ما الزائدة أوبهما معاً أما بغير هذين فالجمهور على امتناع ذلك حتى لا يؤدى إلى الفصل بين الموصول وصلته، والكسائى يرى أيضا جواز الفصل بمعمول الفعل أو بالقسم أو بالشرط مع وجوب إبطال العمل فلا ينصب بها . مثال الفصل بلا قوله تعالى : «لكيلا تأسوا على ما فاتكم». ومثال الفصل بلا النافية وما الزائدة قوله :

أردت لكيما لاترى لى عثرة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل

ومثال الفصل بمعمول الفعل عند الكسائى: تكبدت المشاق كى النحو أفهم، ومثاله مع القسم : بذلت وسعى كى والله أفهم، ومثاله مع الشرط سهرت الليالى كى إن وفقت أنجح .

س ٢٨ : يقول رؤبة : لاتشتم الناس كما لا تشتم، واختلف النحاة فى إعرابه اذكر آراءهم ؟

ج ٢٨ : يرى البصريون أن الكاف فى «كما» للتعليل وأن «ما» كافة

لها عن الجر والمضارع بعدها مرفوع ؛ ويرى الفارسى أن « كما » أصلها « كى ما » فحذفت الياء اختصاراً وتكون كى هنا حرفا مصدريا مسبوقا باللام تقديراً والفعل منصوب بها وما زائدة ، أو يكون الفعل منصوبا بأن مضمرة بعدها وكى تعليلية جارة .

ويرى ابن مالك أن الكاف للتعليل كما يرى البصريون ويخالفهم فى أن الفعل بعدها منصوب بها تشبيها بكى ، أو بأن مضمرة بعدها كما فى لام التعليل .

س ٢٩ : كيف تكتب « إذن » ؟ وما أصلها ؟ وما شروط إعمالها ؟ وما نوعها فى قوله تعالى : « أم لهم نصيب من الملك فإذن لا يؤتون الناس نقيراً » ، وقوله : « وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليـــلا » على كلتا القراءتين » ؟

ج ٢٩ : كتابة « إذن » تترتب على معرفة أصلها ، وأصلها عند الخليل أنها مركبة من إذ وأن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الذال وأنها بعد التركيب صارت حرف جواب .

ويرى الكوفيون أن أصلها « إذا » الظرفية لحقها تنوين العوض عن المضاف إليه وهو جملة الشرط .

ويرى الرضى أنها هى « إذ » دخل عليها تنوين العوض وفتحوا الذال وضمنوها معنى الشرط وسلبوها الدلالة على الماضى ، والجمهور يرى أنها حرف جواب بسيط غير مركب .

وبناء على معرفة أصلها جاء الاختلاف فى كتابتها فمن قال إنها حرف يقف عليها بالنون ويكتبها بالنون ، ومن قال: إنها اسم يقف عليها بالألف ويكتبها بالألف والفراء يرى كتابتها بالألف إن أعملت وبالنون إن

إهمليت ، والمبرد يرى كتابتها بالنون مطلقاً مثل « لن » وشروط إعمالها ثلاثة :

١ — دلالة الفعل بعدها على المستقبل .

٢ — أن تتصدر جملة الجواب .

٣ — اتصالها بالفعل .

ووقوعها فى الآيتين مهملة على قراءة الرفع لتوسطها وعدم تصدرها لجملة الجواب .

وفى قراءة النصب نقدر عطفها من عطف الجمل فتكون « إذن » متصدرة .

س ٣٠ : ماالشاهد النحوى فيما يأتى مع التوجيه وإعراب ماتحته خط؟

١ — لن يزالوا كذلكم ثم لازلـ ـت لهم خالداً خلود الجبال

٢ — كى تجنحون إلى سلم وماثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

٣ — كى لتقضينى رقيــة ما وعدتنى غـــير مختلس

٤ — لاتتركنى فيهم شطيراً إنى إذن أهلك أو أطيرا

ج ٣٠ : البيت الأول : الشاهد فيه تصدر « لن » جملة الدعاء مع فصل الاستمرار على مايراه ابن السراج وابن عصفور ، والإعراب ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال ، يزالوا : فعل مضارع من أخوات كان منصوب بحذف النون وواو الجماعة اسم يزال مبنى فى محل رفع ، كذلكم : الكاف حرف تشبيه وجر ، ذلكم اسم الإشارة مبنى فى محل جر ومعه لام البعد وكاف الخطاب وميم الجمع ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف فى محل نصب خبر يزال ويمكن إعتبار الكاف اسما بمعنى مثل فتكون هى الخبر واسم الإشارة مضاف إليه .

البيت الثانى . الشاهد فيه استعمال «كى» اختصاراً لكيف بعد حذف الفاء فليست «كى» هنا تعليلية ولا مصدرية ، والإعراب : الواو للحال ، ما نافية مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب . تثرت : فعل ماض مبنى للمجهول والتاء للتأنيث مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب ، قتلاكم : نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر ، والكاف ضمير مضاف إليه مبنى فى محل جر والميم علامة الجمع .

البيت الثالث : الشاهد فيه : مجىء اللام مؤكدة « لكى » التعليلية . والإعراب : غير : حال من المفعول به وهو : ما وعدتنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة . ومختلس : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

البيت الرابع : الشاهد فيه : مجىء « إذن » غير متصدرة ، ومع ذلك نصب بها المضارع للضرورة الشعرية . والإعراب : لا ناهية ، تتركنى ، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم والنون للوقاية ، والياء ضمير متكلم مفعول به أول مبنى فى محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت .

س ٣١ : متى يجوز الفصل بين إذن والفعل ؟

ج ٣١ : الأصل ألا يفصل بين أى أداة ناصبة وفعلها ولكن لكثرة استعمالهم للقسم والنفى بين المتلازمين أجاز النحاة مع « إذن » الفصل بأحدهما أو بهما معاً مع بقاء النصب ، مثال الفصل بالقسم قول الشاعر :

إذن — والله — نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

ومثال الفصل بالنفى قولك لمحدثك : إذن لا أهمل فى واجبى . وقد توسع بعض النحاة قياساً فأجازوا الفصل بالنداء وبالدعاء ، وبمعمول الفعل ، حيث إن ذلك يكثر فى كلام العرب فى غير هذا الموضع فأجازوا

مثل قولك : إذن يا محمد تنجح أو إذن رعاك الله تنجح أو إذن فى الامتحان تنجح . مع نصب الفعل بعدها .

س ٣٢ لماذا ينصب المضارع الذى اتصلت به إحدى النونين محلا ولا ينصب الماضى مع أن كليهما مبنى ومع أنهما يجزمان محلا ؟

ج ٣٢ : من القواعد المقررة أن النواصب تخلص المضارع للاستقبال وأن الفعل بعدها إذا لم يفد الاستقبال لا ينصب كما هو واضح فى شرط النصب بإذن ، ومن هنا إذا دخل الناصب على الماضى فإنه لا يغير زمنه ولذلك لا ينصبه محلا . أما الجوازم فإنها تغير زمن الماضى إلى المستقبل ولذلك تجزمه محلا فإذا قلت إن ذاكرت نجحت كان معنى «ذاكرت» هنا ليس للماضى ولكن للمستقبل .

س ٣٣ : ما ضوابط أن المفسرة وهل للجملة بعدها موقع إعرابى أم لا ؟ مع التمثيل .

ج ٣٣ : ضوابط المفسرة أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه وأن تلحقها جملة تفسر هذا القول ، وألا يدخل عليها حرف جر ومهمتها الإشارة إلى أن الجملة التى تليها تفسر المفعول الذى يطلبه الفعل السابق لها سواء كان هذا المفعول ظاهرا كما فى قوله تعالى : «إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه فى التابوت» أو مقدرا مثل قوله تعالى : «وناديناه أن يا إبراهيم» ، وبناء على أن الجملة المفسرة تفسر مفعولا فى الجملة السابقة رأى بعض النحاة أن محلها النصب كالمفعول الذى تفسره ولكن الجمهور على أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب .

س ٣٤ : ما ضابط «أن» الزائدة ؟ وما مهمتها ؟ وما مواضعها ؟

ج ٣٤ : ضابط الزيادة عموما ألا يضيف الزائد إلى الجملة معنى جديدا

سوى التوكيد بحيث تؤدى الجملة المعنى الأصلى بعد حذف الزائد. ومهمتها توكيد مضمون الجملة.

ومواضعها: بعد لما الحينية مثل قوله تعالى: فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه». وبين «لو» الشرطية وفعل القسم ظاهرا أو محذوفا مثاله مع الفعل الظاهر:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

ومثاله مع المحذوف:

أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

وتزاد نادرا بين كاف التشبيه ومجرورها مثل قول الشاعر فى رواية الجر:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

وبعد إذا مثل:

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطى يد من جمة الماء غارف

س ٣٥: ما الفرق بين زيادة «أن» وزيادة «من» من حيث العمل؟

ج ٣٥: حين تزاد أن «تدخل على الأسماء والحروف والأفعال فيزول اختصاصها بالفعل ولذلك لا تعمل فيه بعكس «من» الجارة الزائدة فإنها مع زيادتها تظل مختصة بالأسماء ولذلك يظل عملها جارة لمدخولها.

س٣٦: لماذا يحكم النحاة على «أن» المسبوقة بعلم أنها مخففة؟ وكيف نصب ما بعدها فى قول الشاعر:

نرضى عن الله إن الناس قد علموا ألا يدانينا من خلقه بشر

وكيف توجه قراءتى الرفع والنصب فى قوله تعالى: وحسبوا ألا تكون

فتنة ؟ ولماذا أجمع القراء على النصب فى قوله : احسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا ؟

ج ٣٦ : إذا سبقت «أن» بعلم أو ظن غالب دل على أن ما بعدها محقق لا مرجو عكس دلالة «أن» الناصبة للمضارع . أما نصبه فى هذا البيت فمن باب الضرورة الشعرية . أو من باب الشذوذ خاصة أنه روى برواية أخرى تساير القاعدة حيث رفع المضارع فيها إذ ورد : ألا يفاخرنا بالرفع . أما توجيه قراءة الرفع فى قوله تعالى : وحسبوا ألا تكون فتنة ، فعلى أن الحسبان فى الآية ظن راجح فيكون الرفع قياساً وقراءة النصب على أن الحسبان غير راجح فيكون النصب قياسياً أيضاً غير أن قراءة الرفع يرجحها الفصل بلا ، ولذلك أجمع القراء على النصب فى قوله «أحسب الناس أن يتركوا» لعدم الفصل .

س ٣٧ : ما الشاهد النحوى فيما يأتى مع التوجيه وإعراب ما تحته خط :

١ — لئن عادلى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقيلها

٢ — علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

٣ — ولا تدفننى بالفلاة فإننى أخاف إذا مامت ألا أذوقها

٤ — وبيته حتى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا

ج ٣٧ : البيت الأول : الشاهد فيه رفع المضارع بعد «إذن» لأنها لم تتصدر جملة الجواب والإعراب : إذن حرف جواب ، لا : نافية ، أذوقها فعل مضارع مرفوع لتجرده والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا — وها مفعول به مبنى فى محل نصب والجملة جواب القسم المدلول عليه باللام فى أول البيت .

البيت الثانى : الشاهد النحوى رفع المضارع بعد «أن» المسبوقة بعلم بالرغم من عدم الفصل فى قوله : علموا أن يؤملون . والإعراب : بأعظم سؤل : جار ومجرور و[illegible] إليه متعلق بالفعل : جادوا لا بيسألوا .

البيت الثالث : الشاهد النحوي فيه رفع المضارع بعد «أن» المسبوقة بالخوف إجراء له مجرى العلم على رأى سيبويه لأن الخائف لا يخاف إلا إذا تيقن من خطر الخوف منه والإعراب : أن : مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، ولا : نافية ، أذوقها فعل مضارع مرفوع لتجرده وها مفعول به مبنى فى محل نصب والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا والجملة فى محل رفع خبر «أن» المخففة .

البيت الرابع : الشاهد فيه تقدم الجار والمجرور وهو معمول للفعل المنصوب بـ «أن» على الفعل على مذهب الفراء ، والجمهور يرى ذلك شاذا لا يقاس عليه .

والإعراب : كان : فعل ماض ناقص . جزائى اسمها مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة للياء والياء مضاف إليه مبنى فى محل جر . بالعصا : جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر «أجلد» أن : حرف مصدرى ونصب أجلد : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر كان فى محل نصب . ويجوز اعتبار جزائى خبرا مقدماً ، والمصدر المؤول اسمها .

س ٣٨ : ماضابط «أن» المصدرية الخفيفة ؟ وهل يجوز تقدم معمول الفعل عليها ؟ وهل يفصل بينها وبين الفعل فى الاختيار ؟

ج ٣٨ : ضابطها ألا يسبقها علم ولا ظن غالب ، ولا فعل يفيد معنى القول دون حروفه وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، وهى حرف مصدرى ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر وبناء على ذلك تعتبر موصولا حرفيا وما بعده صلة له ولذلك لا يتقدم شىء مما بعدها عليها لأن الصلة لا تتقدم على الموصول فلا يجوز مثلا : أحب فى الامتحان أن أنجح

وما ورد على غير ذلك شاذ لا يقيس عليه الجمهور ، وإن أجازه الفراء محتجاً بقول الشاعر :

ربيته حتى إذا تمعددا ... كان جزائى بالعصا أن أجلدا

والمفروض أيضاً أن تتصل بالفعل ولا يفصل بينها وبينه فاصل فى الاختيار بحيث لا يجوز مثل : أحب أن بمشيئة الله أنجح : وأجاز ذلك أيضا بعض النحاة من باب التوسع والقياس على النادر .

س ٣٩ : هل تأتى « أن » جازمة ؟ وهل تأتى غير عاملة ؟ ناقش هاتين المسألتين .

ج ٣٩ : حفاظا على استقرار القواعد رفض جمهور النحاة أن ينوب ناصب عن جازم أو جار عن ناصب ، وقد ساعدهم على ذلك استقراء اللغة ، ولكن بعض الكوفيين تمسكوا بما ورد نادراً من الجزم بأن ، فى مثل قول الشاعر :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

حيث حذف حرف العلة من الفعل « يأتنا » علامة على الجزم بأن . وقد رفض الجمهور ذلك ونسبوه للضرورة الشعرية . كذلك رفضوا إهمال «أن» وعدم إعمالها النصب فى المضارع «وقد استدل المثبتون بقول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... منى السلام وألا تشعرا أحدا

ومما نسب إلى ابن محيصن أنه قرأ قوله تعالى : « لمن أراد أن يتم الرضاعة » برفع يتم . فاما البيت «أن» فيه ليست الخفيفة الناصبة ولكنها المخففة من الثقيلة بدليل أن ... ة جاءت فى الشطر الثانى عاملة فى

قوله : وألا تشعرا أحد . . وأما القراءة فعلى فرض صحتها قد خرجها بعض النحاة على أنها عاملة والفعل مسند إلى واو الجماعة مراعاة لمعنى «من» والأصل أن تكتب : لمن أراد أن يتموا الرضاعة . وعلى هذا فلا داعى لما تحمله البعض أن هناك تقارضا بين ما وأن .

س ٤٠ : متى يجب إظهار «أن» ومتى يجب إضمارها ؟ مع التمثيل .

ج ٤٠ : يجب إظهارها إذا وقعت قبلها لام الجر وجاءت بعدها «لا» النافية أو الزائدة ، لئلا تتوالى اللامان . مثالها مع «لا» النافية قوله تعالى: «لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل» ومثالها مع «لا» الزائدة للتوكيد قوله سبحانه : «لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شىء من فضل الله» .

ويجب إضمارها بعد ستة أحرف هى : حتى ، أو التى بمعنى حتى ، لام الجحود ، فاء السببية ، واو المعية ، كى التعليلية . مثالها بعد حتى قوله تعالى: «فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله» ومثالها بعد أو : لأقتلن الكافر أو يسلم وبعد لام الجحود قوله تعالى : «لم يكن الله ليغفر لهم» . وبعد فاء السببية قوله تعالى : «لا يقضى عليهم فيموتوا» . وبعد واو المعية قوله تعالى: «ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين» وبعد كى التعليلية قوله تعالى : «كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم» إذا لم تقدر قبلها اللام .

س ٤١ : ما أنواع «حتى» فى الأسلوب العربى مع التمثيل والتوجيه ؟

ج ٤١ : تأتى «حتى» على ثلاثة أنواع فى الاستعمال العربى الفصيح : جارة ، عاطفة ، ابتدائية . فالجارة تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها وهى إما أن تجر اسما صريحاً مثل قوله تعالى : «حتى مطلع الفجر» ، وإما أن تجر اسما مؤولا من أن المضمرة وجوبا بعدها والفعل مثل : «لن نبرح عليه

لعاكفين حتى يرجع إلينا موسى». أى: إلى رجوع موسى، والعاطفة تكون لمطلق الجمع كالواو، ومعطوفها لابد أن يكون ظاهراً مفرداً جزءاً مما قبل «حتى» أو كجزئه، مفيداً للغاية فى زيادة أو نقصان مثل: مات الناس حتى الأنبياء بالرفع على العطف. ومثل: احترمت الشعب حتى الجهلاء، بالنصب على العطف.

والابتدائية: تستانف بعدها جملة اسمية أو فعلية لا محل لها من الإعراب، وعلامتها صحة حذفها ووضع الفاء موضعها، مثالها مع الجملة الاسمية:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

ومثالها مع الفعلية:

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

س ٤٢: بين ما يجوز وما يمتنع ونوع «أن» فى الأساليب الجائزة مع التوجيه فيما يأتى:

قلت له أن اجتهد، اشتريت عسجدا أى ذهبا، «ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن أعبدوا الله»، أرسلنا إليه بما يليق به أن شكراً، «وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين»، «وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم»، «فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه».

ج ٤٢: متروك للطالب من خلال فهمه ومذاكراته لوضوح الإجابة عنه.

س ٤٣: قال تعالى: «أمر ألا تعبدوا إلا إياه». يحتمل المضارع فى هذه الآية الجزم والنصب فكيف توجه كلا منها؟

ج ٤٣: وقع المضارع فى هذه الآية بعد ان «المدغمة فى «لا» وقبلها

فعل فيه معنى القول دون حروفه وهو « أمر » فلنا أن نحكم على «أن» هذه بأنها مفسرة ، و«لا» ناهية فيكون الفعل مجزوماً ، ولنا أن نعتبرها ناصبة حذف حرف الجر قبلها و «لا» نافية فيكون الفعل منصوباً . والتقدير على الجزم : أمر بشيء هو : لا تعبدوا إلا إياه » . والتقدير على النصب : أمر بعدم عبادة أحد سواه .

س ٤٤ : متى تضمر «أن» بعد لام الجر وجوباً ؟ ومتى تضمر جوازاً مع التمثيل وما وجه بلاغه الأسلوب مع اللام التى تضمر « أن » بعدها وجوباً ؟

ج ٤٤ : تضمر «أن» وجوباً بعد لام الجحود التى سبقت بكون ماض منفى مثل قوله تعالى : «لم يكن الله ليغفر لهم » . وقوله : « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » . ووجه بلاغة هذا الأسلوب أن النفى هنا منصب على الإرادة بمعنى أن خبر « كان » أو «يكن» محذوف تقديره : «مريدا» ونفى الإرادة أبلغ من نفى الفعل لأن نفى الفعل حينئذ يكون من باب أولى ، والتقدير فى الآية: الأولى : لم يكن الله مريداً غفران ذنوبهم . وفى الثانية: وما كان مريدا تعذيبهم . واللام حينئذ تكون مقوية للعامل حيث إنه اسم فاعل .

أما اللام التى تضمر « أن » بعدها جوازاً فهى لام التعليل ولام العاقبة ولام التوكيد المعبر عنها غالباً بأنها اللام الزائدة .

مثال التعليلية قوله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . ومثال الدالة على العاقبة قوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » . ومثال المؤكدة الزائدة قوله تعالى : « يريد الله ليبين لكم » .

س ٤٥ : يقول أبو الدرداء : « ما أنا لأدعهما » ، ويقول الشاعر :

فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومة ولا فرد لفرد

ما دلالة هذين الشاهدين عند النحاة ؟ وما إعراب ما تحته خط ؟

ج : استدل جمهور النحاة بهذين الشاهدين على جواز حذف « كان » قبل لام الجحود والتقدير فيهما عندهم : ما كنت لأدعهما ، وما كان جمع ليغلب ، والذى صير الشاهد الأول إلى صورته الحالية أن « كان » حين حذفت انفصل الضمير فصار « أنا » بدل تاء المتكلم ، ويمكن حملها على أن « ما » حجازية والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبرها والتقدير : ما أنا مريدا تركهما ، وما جمع أهلا لغلبة قومى .

والإعراب : مقاومة : حال من الفاعل والمفعول على حذف مضاف أى ذوى مقاومة ، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أى مقاومين .

س ٤٦ : متى يجب رفع المضارع بعد « حتى » وما نوعها حينئذ ؟ ومتى تكون عاطفة ؟ مع التمثيل .

ج : يجب رفع المضارع بعد « حتى » إذا لم يكن زمنه مستقبلا حقيقة أو تأويلا كما إذا قلت بعد دخولك البيت : سرت مرهقا حتى أدخل البيت فالنصب هنا ممتنع لأنه لا يكون إلا بـ « أن » مضمرة ، « وأن » لا تنصب إلا المستقبل ودخول البيت فى هذا المثال قد حصل فلا معنى للنصب ، وفيجب الرفع وتكون « حتى » فى مثل هذا حرف ابتداء ، وتكون الجملة بعدها مستأنفة . أما العاطفة فهى بمنزلة الواو لمطلق الجمع وشرط معطوفها أن يكون ظاهرا مفردا جزءاً مما قبلها أو كالجزء ، وأن يكون غاية فى زيادة أو نقصان مثل : أعطيت الطلاب حقهم حتى الأغبياء .

س ٤٧ : كيف تميز بين « أو » العاطفة على اسم صريح ، و « أو » الواقعة موقع « حتى » ؟ وما الفرق بينهما من حيث إضمار « أن » ؟ وهل تخرج « أو » الواقعة موقع (حتى) عن العطف ؟ مثل لما تذكر .

ج ٤٧ : (أو) العاطفة على اسم صريح تفيد معنى التخيير وتكون (أن) مضمرة بعدها جوازا ، ويكون المعطوف عليه اسما جامدا خالصا من شائبة الفعلية بمعنى أنه لا يكون مشتقا ولا مؤولا بمشتق كأسماء الأجناس والذوات والمصادر ، مثال اسم الذات :

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

ومثال المصدر : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) .

أما التى بمعنى (حتى) فهى عاطفة أيضا ولكنها تعطف المصدر المؤول على مصدر متصيد من الكلام السابق ، وتكون (أن) مضمرة بعدها وجوبا ومعناها معنى « حتى » سواء كانت غائية مثل :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

أو كانت استثنائية كقوله :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

والتقدير : ليكونن منى استسهال للصعب أو أدراك للمنى ، وليكونن منى كسر للكعوب أو استقامتها .

س ٤٨ : بين نوع (أو) فيما يأتى ومعناها : لأطيعن ربى أو يغفر لى ، لأقتلن الكافر أو يسلم ، مالى من حاجة فى الكلية إلا درس أؤديه أو أنصح طالبا .

ج ٤٨ : المثال الأول . (أو) فيه بمعنى (حتى) التعليلية أو الغائية على ضعف ، و (أن) فيه مضمرة وجوبا .

المثال الثانى : (أو) فيه بمعنى (حتى) الاستثنائيه و (أن) فيه مضمرة وجوبا .

المثال الثالث: (أو) فيه عاطفة على اسم صريح هو (درس) و (أن) فيه مضمرة جوازا

س ٤٩: بين الشاهد النحوى فيما يأتى وأعرب ما تحته خط:

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر إترابا على تربى

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

(ألم يرو إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن)

أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون.

ج ٤٩: البيت الأول الشاهد فيه نصب المضارع بعد فاء العطف على اسم صريح خالص من شبه الفعل حيث عطف المصدر المؤول من (أن) المضمرة جوازا بعد الفاء فى قوله: (فأرضيه) على المصدر الصريح وهو الاسم الخالص من شبه الفعل وهو (توقع)

الإعراب: (لولا) حرف امتناع لوجود (توقع): مبتدأ مرفوع بالضمة خبره محذوف وجوبا (معتر) مضاف إليه مجرور بالكسرة. (فأرضيه): الفاء عاطفة، أرضيه: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازا بعد الفاء، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: (أنا) والهاء مفعول به مبنى فى محل نصب.

البيت الثانى الشاهد فيه: نصب المضارع بعد (ثم) العاطفة على اسم صريح غير مؤول بالفعل حيث عطف المصدر المؤول من (أن) المضمرة جوازا بعد (ثم) فى قوله: (أعقله) على المصدر الصريح وهو (قتلى)

الإعراب: كالثور: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إن) (يضرب) فعل مضارع مرفوع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو) يعود على الثور، والجملة فى محل نصب حال منه.

النص الثالث : الشاهد فيه : عطف المضارع على اسم الفاعل لماله من شبه الفعل .

الإعراب : صافات : حال من الطير منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (ويقبضن) : الواو عاطفة ، والفعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهى فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع .

النص الرابع الشاهد فيه : نصب المضارع فى قراءة الحسن بعد حذف الناصب وبقاء عمله فى غير الحالات المنضبطة مما جعل الكوفيين يقيسون ذلك .

الإعراب : أفغير الله : الهمزة للاستفهام الإنكارى قدمت على حرف العطف لا ستحقاقها الصدارة . غير الله : مفعول به مقدم للفعل (أعبد) على قراءة الرفع. أما على قراءة النصب فمنصوب على حذف حرف الجر متعلق بالفعل « تأمرونى » ، والتقدير : أتأمرونى بغير الله أن أعبده لأن (أعبد) أصلها : أن أعبد ولو ظهرت (أن) لم يجز نصب (غير) بـ (أعبد) لأنه يصير فى الصلة وقد قدمته على الموصول . وعلى ذلك يكون الفعل (أعبد) بدلاً من الفعل (تأمرونى) من بدل الاشتمال . تأمرونى : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المدغمة فى نون الوقاية وواو الجماعة فاعل وياء المتكلم مفعول به .

س٥ : ما الشاهد النحوى فيما يأتى مع التوجيه وإعراب ما تحته خط.

فيارب عجل ما أؤمل منهم ... فيدفأ مقرور ويشبع مرمل

لايخدعنك موتور وان قدمت ... تراته فيحق الحزن والندم

ألم تسأل الربع القواء فينطق ... وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

لولا تعوجين ياسلمى على دنف ... فتخمدى نار وجد كاد يبريه

أتبيت ريان الجفون من الكرى ... وأبيت منك بليلة الملسوع

البيت الأول : الشاهد فيه : نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالدعاء حيث وقع الفعل (يدفأ) بعد الفاء العاطفة مصدراً مؤولا على مصدر متصيد وهى للسببية فنصب المضارع (بأن) مضمرة وجوبا

الإعراب : ويشبع : الواو عاطفة يشبع : مضارع منصوب لعطفه على ما قبله المنصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء . مرمل : فاعل مرفوع بالضمة .

البيت الثانى : الشاهد فيه : نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بنهى حيث نصب الفعل : (يحق) بعد فاء مسبوقة بالنهى (لا يخدعنك) .

الإعراب : وإن قدمت : إن : شرطية قدمت : فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط . والتاء للتأنيث : تراثه : فاعل مرفوع بالضمة ومضاف إلى الهاء ، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والتقدير . وان قدمت تراثه فلا يخدعنك ، والجملة من الشرط والجواب اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه .

البيت الثالث : الشاهد فيه : رفع المضارع (ينطق) بعد الفاء المسبوقة باستفهام تقريرى هو (ألم تسأل) نظرا للمعنى .

الإعراب : تخبرنك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وهى حرف توكيد لا محل له من الإعراب ، والكاف مفعول به ، اليوم : ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (يخبر) بيداء : فاعل مرفوع بالضمة . سملق : صفة مرفوعة .

البيت الرابع : الشاهد فيه . نصب المضارع (تحمدى) بعد فاء السببية المسبوقة (بلولا) التحضيضية .

الإعراب : نار : مفعول به منصوب وهو مضاف و (وجد) مضاف إليه مجرور بالكسرة كاد : فعل ماض ناسخ ، واسمه ضمير يعود على

الوجد. يبريه : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر يعود على الوجد، والهاء مفعول به والجملة فى محل نصب خبر (كاد).

البيت الخامس : الشاهد فيه : نصب المضارع «أبيت» بعد واو المعية المسبوقة بهمزة الاستفهام. الإعراب : وأبيت : الواو المعية عاطفة مصدرا مؤولا على متصيد من الكلام السابق. أبيت : فعل مضارع ناسخ منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية، واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنا» بليلة الملسوع، جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر منصوب للفعل «أبيت».

س ٥١ : بم تفسر مجيء المضارع مرفوعا ومنصوبا بعد «لم» الجازمة ؟ مثل وناقش المتكلفين.

ج ٥١ : يتفق العرب جميعاً على أن ما بعد «لم» منفى مقلوب زمنه إلى الماضى، لكن جمهورهم هو الذى يجزم بها نتيجة اختصاصها بالدخول على المضارع، ومنهم من يرى أن الاختصاص لا يلزم منه التأثير بالجزم فيرفع المضارع بعدها كما ورد فى قول الشاعر :

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنهم من يجعل تأثير الاختصاص بالنصب لا بالجزم كما قال شاعرهم :

فى أى يومى من الموت أفر أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر

وعلى هذه اللغة وردت قراءة النصب فى قوله تعالى : «ألم نشرحَ لك صدرك» وإذن فهما لغتان لغة ترفع ولغة تنصب وقد تكلف بعض النحاة لتفسير اللغة الأخيرة على أن الفعل مسند فى هذه النصوص لنون التوكيد

المحذوفة ، مع أن هذه النون لاتدخل على ما اقترن بـ (لم) لأن التأكيد يكون بها للمستقبل وما بعد (لم) الماضي ، وقال بعضهم إن الفتحة في هذا الفعل للاتباع أما اللغة الأولى فقالوا أنها ضرورة شعرية .

س ٥٢ : على أي أساس يجزم المضارع بعد الطلب ؟ وما ضوابط ذلك مع التمثيل ؟

ج ٥٢ : إذا أشبه الأسلوب المشتمل على الطلب أسلوب الشرط والجواب بمعنى أن يكون الفعل المدلول عليه بالمضارع سبباً عن هذا الطلب وقصد الجزاء بهذا الفعل عند تنفيذ الطلب جزم المضارع في جواب هذا الطلب مثال ذلك : اجتهد تفز وتسد، وجمهور النحاة يشترط لذلك إذا كان الطلب بالنهي صحة وضع (إن) الشرطية ، و(لا) النافية قبل المضارع مثل قولك : لاتهمل تنجح ، فإنك إذا قلت مكانه : إن لاتهمل تنجح ، كان الكلام مستقيما بخلاف قولك : لاتهمل ترسب ، وإذا كان الطلب بغير النهي اشترطوا صحة دخول (إن) الشرطية قبل الفعل بعد تحويله إلى مضارع في مثل قولك : ذاكر تنجح ، تصير إلى : إن تذاكر تنجح ، والكسائي لايرتضي هذا الشرط ويجعل القرينة وحدها هي الفيصل مستدلا بمثل قول النبي ﷺ «من أكل من هذه الشجرة فلايقربن مسجدنا يؤذنا» ، ويؤول البصريون مثل هذا على أن الفعل الثاني المجزوم بدل من الأول كأنه قال : فلايؤذنا ، هذا وجميع أنواع الطلب تصلح هنا فلايشترط فيه المحضية ، وعامل الجزم في ذلك عند الجمهور هو الشرط المقدم ، كأنك قلت : ذاكر فإن تذاكر تنجح .

س ٥٣ : قارن بين (لم) و (لما) معنى واستعمالا مع التمثيل .

ج ٥٣ : في المعنى : كل منهما حرف نفي وقلب ، وفي الاستعمال : كل منهما حرف جزم ، وكل منهما تدخل عليه همزة الاستفهام فيبقى العمل .

ويفترقان في المعنى : بأن (لم) قد يكون منفيها قريبا أو بعيدا ويجوز

فيه الانقطاع والاستمرار ، أما (لما) فإنها تفيد قرب النفي إلى زمن التكلم واستمراره كما تشير إلى أن ما نفته متوقع الحدوث في المستقبل كقوله تعالى : (ولما يذوقوا عذاب)، أي أنهم لم يذوقوه حتى الآن وسيذوقونه لامحالة في المستقبل .

ويفترقان في الاستعمال : في أن (لم) تصحبها أداة الشرط مثل قوله تعالى : (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) بخلاف (لما) ، وفي أن (لم) لايحذف مجزومها إلا لضرورة ، بخلاف (لما) حيث يحذف مجزومها اختيارا مثل : قاربت المدينة ولما . وقد ورد إهمال (لم) ولم يرد إهمال (لما) .

س ٥٤ : فرق بين اللام و (لا) الطلبيتين مع التمثيل .

ج ٥٤ : يتفقان في أنهما للطلب ، وأن الفعل المضارع الواقع بعدهما مجزوم ، ويفترقان في أن اللام لطلب الفعل ، و (لا) لطلب الترك ، وأن الغالب في استعمال (لا) دخولها على الفعل المسند للمخاطب مثل:(ولاتركنوا إلى الذين ظلموا) ، وقد تدخل على الغائب ليبلغ السامع وذلك قليل فصيح مثل قوله تعالى :(فلايسرف في القتل) ، وقد تدخل على المسند المتكلم إذا كان الفعل مبنيا للمجهول مثل قولك : لاأظلم ، أي : لايظلمني أحد ، ولاتدخل على المتكلم المبني للمعلوم إلا لملحظ بلاغي مثل قولك لولدك : لا أرينك مع رفاق السوء ، أما اللام فلأن الأصل في طلب الفعل للأمر لم يكثر دخولها على المخاطب بخلاف (لا) ، وما ورد من ذلك قليل مثل قراءة عثمان وأبي في قوله تعالى : (فبذلك فلتفرحوا) وقوله ﷺ : (لتأخذوا مصافكم) والكثير الوارد دخولها على المضارع إذا كان للغائب مثل قوله تعالى : (فليضحكوا قليلا ، وليبكوا كثيرا) أو كان للمخاطب المبني للمجهول مثل قولك :(لتكرم ياعلي) حيث المأمور هنا ليس المخاطب ولكن المخاطب في الحقيقة بالطلب هو من يكرم عليا ،

وكذلك إذا كان الطلب للمتكلم المبنى للمجهول أيضاً مثل قولك : لنكافأ على جهدنا ، حيث إن المطلوب منه المكافأة غير المتكلمين .

أما دخول اللام على فعل المتكلم المبنى للفاعل فقليل ومنه قوله تعالى: (ولنحمل خطاياكم) .

س ٥٣ : ما أوجه استعمالات (لما) فى العربية ، وماضوابط كل وجه مع التمثيل ؟

ج ٥٣ : تستعمل (لما) فى العربية على ثلاثة أوجه :

١ — جازمة نافية قالبة تدخل على المضارع فتجزمه وتنفيه وتحول زمنه إلى الماضى وتدل على استمرار هـذا النفى إلى زمن التكلم وتوقع حدوث الفعل فى المستقبل ومثال ذلك قول الشاعر :

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل

وإلا فأدركنى ولما أمزق

٢ — استثنائية بمعنى (إلا) تدخل على الجملة الاسمية أو على جملة فعلية فعلها ماض لفظاً لا معنى مثالها مع الجملة الاسمية قوله تعالى : (إن كل نفس لما عليها حافظ) ومثال دخولها على الماضى لفظاً قولك : أنشدك الله لما أكرمتنى أى : لاأسألك إلا إكرامى .

٣ — ظرفية رابطة تدخل على جملتين فعليتين فعلهما ماض لفظا ومعنى وتفيد وجود شىء فيما مضى لوجود غيره مثالها قوله تعالى : (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم) .

س ٥٤ : ما هى أدوات الشرط الجازمة لفعلين على سبيل الحصر ؟ وما أنواع هذه الأدوات من حيث الحرفية والاسمية ومن حيث الدلالة مع التمثيل ؟

ج ٥٤ : أدوات الشرط الجازمة لفعلين محصورة فى إحدى عشرة أداة تسعة منها أسماء وواحدة حرف باتفاق هى (إن) وهى أم الباب ولا تفيد سوى تعليق حصول مضمون جملة الجواب على حصول مضمون

جملة الشرط وليس لها محل من الاعراب ، وواحدة حرف عند الجمهور وهى (إذ ما) وإذا كانت حرفا فدلالتها كدلالة أختها (إن) وعند المبرد وابن السراج والفارسى أنها ظرف زمان أصلها (إذ) الظرفية زيدت عليها (ما) فجزمت ، ودلالتها عندهم كدلالة أختها (متى) .

أما الأسماء التسعة فمنها :

١ — ما يستعمل ظرفا فقط : للزمان : متى ، وأيان مثل :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

ومثل :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا
وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وللمكان : أين ، وأنى ، وحيثما : مثال (أين) قول الشاعر :

أين تصرف بنا العداة تجدنا   نصرف العيس نحوها للتلاقى

ومثال (أنى) قول الآخر :

خليلى أنى تأتيانى تأتيا   أخا غير مايرضيكما لايحاول

ومثال (حيثما) قول غيره :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الأزمان

ومنها :

٢ — مايستعمل غير ظرف وهى : (من . ما ، مهما) وتدل (من) على أولى العلم مع تضمنها معنى الشرط مثالها (ومن يتق الله يجعل له مخرجا).

وتدل (ما) على غير أولى العلم أو لأولى العلم وغيرهم فدلالتها أعم من (من) عند غير الجمهور مثالها (وماتفعلوا من خير يعلمه الله) وتدل (مهما) على ما تدل عليه (ما) ومثالها : (وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين) ،

٣ — ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف بحسب ما يضاف إليه وهو «أي» إذا أضيفت إلى زمان ضمن معنى «في» كانت ظرفاً للزمان نحو : أي يوم تعتكف فيه تحصل على ثوابه، وإن أضيفت إلى مكان ضمن معنى «في» كانت ظرف مكان مثل: أي موضع تسجد فيه لله مخلصاً تنل الجزاء»، وإن أضيفت إلى غير زمان ولا مكان كانت كـ «من» ، «وما» ، «ومهما» مثل قول الشاعر :

لما تمكن دنياهم أطاعهم
في أي نحو يميلوا دينه يمل

س٥٥ : (ا) ما أقسام أدوات الشرط من حيث اقترانها بـ « ما » مع التمثيل ؟

(ب) ما الفرق بين «ما» و «مهما» في الاستعمال ؟ .

ج٥٥ : (ا) أدوات الشرط تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ — قسم لا يجزم إلا مع اقترانه بـ «ما» وهو : «حيث وإذ» لأن «ما» تكفهما عن الإضافة إلى الجمل وتجعلهما صالحين لعمل الجزم .

٢ — قسم يمتنع اقترانه بها وهو . من ، ما ، مهما ، أنى .

٣ — قسم يجوز اقترانه بها وهو : إن ، أي ، متى ، أين ، أيان .

مثال « حيث » : حيثما تسكن فأنت مراقب من ربك . ومثال « إذ » قول الشاعر :

وإنك إذما تأت ما أنت آمر
به تلف من إياه تأمر آتيا

ومثال « إن » مع « ما » قوله تعالى : « إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف » .

ومثال (أي) معها قوله تعالى : (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) ، ومثال (متى) معها قول الشاعر :

متى ما تلقنى فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا

ومثال (أين) معها قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) ، ومثال (أيان) معها قول الشاعر :

إذا النعجة العجفاء باتت بقفرة
فأيان ما تعدل به الريح تنزل

(ب)(ما) تأتى فى الاستعمال العربى استفهامية، وموصولة ، ومصدرية ظرفية وشرطية وذلك حين تكون اسماً ، وتجر بالإضافة ، وبحرف الجر ، أما (مهما) فلا تكون إلا شرطية عند جمهور النحاة، وذهب بعضهم إلى أنها قد تأتى استفهامية فى مثل قول الشاعر:

مهما لى الليلة مهما ليه أودي بنعلي وسرباليه

ويرد عليهم إمكان فهم هذا البيت على أن (مه) اسم فعل أمر بمعنى اكفف ، و (ما) هى الاستفهامية ، كما ذهبوا إلى أنها قد تأتى ظرفية فى مثل قول الشاعر :

وإنك مهما تعط بطنك سؤله
وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

ويرد عليهم أيضاً أن المعنى يمكن فهمه على غير الزمن بتقدير : أى إعطاء تعطه لبطنك تنل عليه الذم .

س٩٥ : ما وجه الحق فى الجزم بإذا وكيف ولو ؟ وما دليل من قال بخروجها عن أدوات الشرط الجازمة ؟

ج٥٦ : ورد فى الشعر خاصة الجزم بـ (إذا ولو) قال الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى
وإذا تصبك خصاصة فتحمل

وقال الآخر :

لو يشأ طار به ذو ميعة
لاحق الآطال نهد ذو خصل

وقال بعض النحاة ماورد من قولهم : كما تكونوا يول عليكم إن أصلها : كيفما تكونوا .

غير أن السمات التى اتصفت بها أدوات الشرط الجازمة غير متحققة فى هذه الثلاثة ، ذلك أن (إذا) مدخولها متحقق الوقوع مقطوع لدى المتكلم بوجوده مستقبلا فبعدت عن معنى الأداة الجازمة التى تفيد الربط بين شيئين غير حاصلين ولا مقطوع بحصولهما ولذلك لم يعتد جمهور النحاة بهذه النصوص الشعرية القليلة فى التقعيد .

كما أن (لو) حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وفعلاها زمنهما ماض غالباً ، وشرطها وجوابها مقطوع بعدم حصولهما ولذلك جاء الحكم بعدم صلاحيتها للجزم أما (كيف) فدلالتها على الحال وشرطها وجوابها مقترنان بالزمن الحاضر ، وصورتهما متحدة تقول : كيف تجلس أجلس ولا تستطيع أن تقول : كيف تجلس أقرأ ومن هنا لم تجزم .

س٥٧ : كيف توجه قراءة طلحة فى قوله تعالى : « فإما ترين من البشر أحداً فقولى إنى نذرت للرحمن صوماً) حيث قرأها بكسر الراء وفتح النون ؟ وكيف توجه قول السيدة عائشة : « وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس) ؟ .

ج ٥٧ : مدلول قراءة طلحة أن الفعل مرفوع بثبوت النون بالرغم من تقدم أداة الشرط (إن) المدغمة فى (ما) حيث أسند الفعل إلى ياء المخاطبة وجاءت بعدها نون الرفع وقد حمل النحويون ذلك على باب التعارض فكما ورد الجزم (بلو) مع عدم استحقاقها ذلك ورد إهمال (إن) فى مثل هذه النصوص حملا لها على (لو) .

أما قول السيدة عائشة فهو واضح فى إهمال متى الشرطية حملا لها على الظروف التى لا تجزم وكأنها قالت : وإنه حين يقوم مقامك لا يسمع الناس .

س ٥٨ : لماذا استحقت أدوات الشرط والاستفهام صدارة الكلام؟ وكيف توجه قول الشاعر :

إن من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء ؟

ج ٥٨ : تستحق أدوات الشرط والاستفهام مركز الصدارة فى الكلام لأنها تغير مضمونه ومعناه فلو أن السامع بنى فهمه للكلام على المعنى الحقيقى غير المرتبط بهذه الأدوات ثم فوجىء بها فى داخل الجملة لتشوش ذهنه وتحير فى فهم المقصود وفى انسحاب معنى هذه الأدوات على ما بعدها فقط أو على ماقبلها أيضاً، من هنا وجب أن تتقدم على كل العوامل ، وأما قول الشاعر المذكور فى السؤال فوجه الإشكال فيه تقدم (إن) الناسخة على أداة الشرط العاملة الجازمة مما يوهم أن أداة الشرط هنا وقعت اسماً لها وإذن فهى لم تتصدر ويندفع هذا الإيهام بأن الشاعر أراد أن يوحى بأن الشأن والعادة فيمن يدخل الكنيسة أن يجد فيها الظباء وإذن فاسم (إن) هو ضمير الشأن وأداة الشرط دخلت على جملة مستقلة وقعت خبراً (لإن) وبهذا ينتفى الأشكال حيث تصدرت جملة الخبر .

س ٥٩ : كيف تعرب أسماء الشرط مع التمثيل لكل نوع ؟

ج ٥٩ : إذا تقدم على اسم الشرط جار كان فى محل جر مثل: بمن تثق أثق، والجار والمجرور هنا متعلق بالجواب، وإذا لم يدخل عليه جار وكان دالا على زمان أو مكان فهو ظرف متعلق بفعل الشرط إن كان الفعل تاما مثل : متى تسافر أسافر ، وبخبر فعل الشرط إن كان ناقصاً مثل : متى كنت متفوقاً سعدت فى حياتك؛ وإذا لم يدخل عليه جار وكان دالا على حدث أعرب مفعولا مطلقاً مثل : أى نفع تقدمه للناس تحمد عليه .

فإن كان دالا على حال أعرب حالا مثل : كيف تجلس أجلس ؛ فإن لم يدل على شىء مما سبق ننظر فى الفعل الواقع بعده ، فإن كان لازماً أو متعدياً نصب مفعولا ظاهراً غير سببى، أو كان فعلا ناقصاً حصل على معموليه أعرب اسم الشرط مبتدأ خبره جملة الشرط مثل: من يجتهد ينجح، من يزرنى أكرمه ، (ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قرينا) .

وإن كان الفعل متعدياً ولم ينصب مفعوله وصلح اسم الشرط للمفعولية أعرب مفعولا به مقدماً مثل : « من يهد الله فهو المهتد » ، وإن كان الفعل ناقصاً لم يستوف معموليه صلح اسم الشرط أن يكون خبراً له مقدماً مثل: أى رجل تكن ينفعك علمك .

وإن كان الفعل متعدياً ونصب ضميرا يعود على اسم الشرط كانت المسألة من باب الاشتغال بمعنى جواز إعرابه مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور، وإعرابه مبتدأ خبره جملة الشرط ومثال ذلك قوله تعالى: « وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

س ٦٠ : فرق بين ضوابط فعل الشرط وضوابط الجواب .

ج ٦٠ : ضوابط فعل الشرط إن كان مضارعا أن يكون متصرفا غير

حاصل مضمونه فيما مضى، غير طلبي مثبتاً أو منفيا بلا أو لم، وإن كان ماضياً أن يكون متصرفا غير طلبي غير مقترن بـ «قد» أو غيرها دالا على المستقبل معنى. وأما الجواب فإما أن يكون فعلا مستوفياً ضوابط فعل الشرط، وإما أن يكون جملة اسمية أو طلبية أو فعلية مصدرة بحرف غير «لا» و «لم». وفي هذا يختلف الجواب عن الشرط إذ لا يصلح الشرط أن يكون جملة كما أن الجواب لابد أن يكون متأخرا عن الأداة وعن فعل الشرط بحيث إذا تقدم مايوهم أنه الجواب حكمنا عليه بأنه دليل الجواب والجواب الحقيقي محذوف وذلك رأى الجمهور ويشترط في الجواب أيضاً الإفادة.

س ٦١ : ماصور مجيء الشرط والجواب فعلين مع التمثيل وترتيب هذه الصور بحسب الكثرة والقلة ؟ .

ج ٦١ : الأكثر حينئذ أن يأتي كل منهما مضارعا مثل : «وإن تعودوا نعد».

والكثير أن يكونا ماضيين مثل : «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم».

ويليه أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا مثل : «من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه».

والقليل أن يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا مثل «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له».

س ٦٢ : ما الشاهد النحوي فيما يأتي مع التوجيه وإعراب ما تحته خط.

١ — ترفع لي خندف والله يرفع لي
نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

٢ — تامت فؤادك لو يحزنك ماصنعت
إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

٣ — إن من يسأل سوى الرحمن يكثر حارموه

٤ — إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا
ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

ج ٦٢ : البيت الأول : الشاهد فيه : استعمال «إذا» شرطية جازمة لفعلين حملا على (إن) بالرغم من أنها لتحقق الوقوع . الإعراب : إذا اسم شرط منصوب بالجواب على رأى الجمهور وبالشرط على رأى المحققين . خمدت : فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم بإذا والتاء للتأنيث . نيرانهم : فاعل مرفوع بالضمة ومضاف إلى ضمير الجماعة . تقد جواب الشرط مجزوم بالسكون المحرك بالكسر للقافية .

البيت الثانى : الشاهد فيه : استعمال (لو) حرف شرط جازم بالرغم من دلالتها على امتناع الجواب لامتناع الشرط فى الماضى . الإعراب : ما : اسم موصول مبنى فى محل رفع فاعل للفعل (يحزنك) صنعت : فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتأنيث «إحدى : فاعل للفعل (صنعت) مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر . نساء : مضاف إليه مجرور بالكسرة والجملة صلة الموصول لامحل لها من الإعراب .

البيت الثالث : الشاهد فيه : تقدم (إن) الناسخة على (من) الشرطية مع أن لها الصدارة .

الإعراب : إن : حرف توكيد ونصب واسمها ضمير الشأن محذوف . من : اسم شرط جازم يجزم فعلين مبتدأ . يسأل : فعل مضارع مجزوم

فعل الشرط وفاعله مستتر يعود على «من» . سوى: مفعول به منصوب بفتحه مقدرة على الألف وهو مضاف والرحمن مضاف إليه مجرور بالكسرة .

البيت الرابع : الشاهد فيه : ورود فعل الشرط مضارعا والجواب فعل ماض . الإعراب : ملأتم : فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بتاء الفاعل للفصل بين المسند والمسند اليه وهو فى محل جزم جواب الشرط . أنفس : مفعول به منصوب بالفتحة . الأعداء : مضاف إليه مجرور بالكسرة . إرهابا : تمييز أو مفعول به على التضمين .

س ٦٣ : متى ولماذا يجوز رفع المضارع فى الجواب ؟

ج ٦٣ : واضح فى الكتاب وممنون له بالسؤال .

س ٦٤ : متى يقترن الجواب بالفاء ؟ ولماذا اختيرت الفاء؟

ج ٦٤ : واضح فى الكتاب وممنون له بهذا السؤال .

س ٦٥ : ما الضابط الشامل لوجوب اقتران الجواب بالفاء ؟ وما الشاهد فى قوله تعالى : إن كان قيصه قد من قبل فصدقت ؟

ج ٦٥ : الضابط الذى يشمل مواضع وجوب اقتران الجواب بالفاء هو : كل ما لا يصلح أن يكون شرطا يجب اقترانه بالفاء ربطا بينه وبين ما قبله ، ومثال ذلك من غير الجمل السبع المشهورة الجملة المصدرة بأداة شرط مثل : «وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية» . أما الشاهد فى الآية التى فى السؤال فهو اقتران الجواب بالفاء لأنه ماض لفظا ومعنى والتقدير فيه فقد صدقت لأن «قد» تقرب الماضى من الحال القريب من المستقبل .

س ٦٦ : متى يمتنع اقتران الجواب بالفاء ومتى يجوز مع التمثيل ؟

ج ٦٦ : إذا كان الجواب صالحا لوقوعه شرطا وكان فعلا ماضيا متصرفا مجردا من «قد» وغيرها وكان معناه مستقبلا ولم يقصد به وعد أو وعيد فهذا يمتنع اقترانه بالفاء مطلقا لاستغنائه عن الرابط مثل : إن أخلصت وفقت . أما إن كان ماضيا ومعناه مستقبل وقصد به وعد أو وعيد فهذا مما يجوز اقترانه بالفاء وعدمه نحو قوله تعالى: «ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار» .

وعلة الجواز في هذا أنه لما كان وعدا أو وعيدا ناسب أن يقدر ماضي المعنى مبالغة في تحقق الوقوع وإن كان مستقبل المعنى حقيقة . ومما يجوز فيه الاقتران وعدمه إذا كان الجواب مضارعا مثبتا أو منفيا بلا على أساس حذف المبتدأ وجعل المضارع خبرا عنه فيكون الجواب جملة اسمية تحتاج إلى الفاء مثل قوله تعالى: «ومن عاد فينتقم الله منه» . والتقدير فهو ينتقم الله منه .

س ٦٧ : متى تنوب «إذا» الفجائية عن الفاء ؟ وهل يمكن اجتماعهما ؟ مع التمثيل .

ج ٦٧ : الجواب واضح في الكتاب تحت عنوان السؤال ص ٩٣ .

س ٦٨ : قرئ المضارع بعد فاء العطف وواوه فيما يأتي بالرفع والنصب والجزم فكيف توجه ذلك ؟ :

قال تعالى: «ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم» وقال : «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء» ؟

ج ٦٨ : إذا عطف فعل مضارع على جواب الشرط وكان العاطف واوا أو فاء جاز في هذا المضارع الجزم بالعطف على الجواب ، والرفع على الاستئناف وإن كان الاستئناف بالواو هو الأصل والغالب ، والنصب

بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية أو فاء السببية لأن الجزاء يشبه الإستفهام من أنواع الطلب . وعلى هذه القاعدة وردت تلك القراءات فى هاتين الآيتين .

س ٦٩ : متى يجب حذف جواب الشرط ؟ ومتى يمتنع ؟ ومتى يجوز؟ مع التمثيل .

ح ٦٩ : يشترط للحذف عموما وجود دليل على المحذوف ، ولحذف جواب الشرط مجىء فعل الشرط ماضيا ، ولوجوب هذا الحذف ظهور القرينة والدليل بأن يكون ما قبله أو ما اكتنفه أو ما تأخر عنه دالا على الجواب . مثال الدليل القبلى قوله تعالى: «وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين» .

ومثال الدليل الذى اكتنفه : « وإنا إن شاء الله لمهتدون » والمعنى : إن شاء الله هدايتنا اهتدينا ومثال ما تأخر عنه وكان جواب قسم متقدم على الشرط وليس قبله خبر : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » . والتقدير : إن سألتهم قالوا .

ويمتنع الحذف إذا لم يكن فعل الشرط ماضيا بأن كان مضارعا غير منفى بلم أو لم يكن هناك دليل على المحذوف ، ويجوز الحذف إن وجد دليل غير ملفوظ به ولكنه مفهوم من المعنى العام للكلام مثل أن يطلب منك أحد مساعدته فتقول له : إن استطعت : أى إن استطعت فعلت .

س ٧٠ : (أ) متى يكثر حذف فعل الشرط ؟ ومتى يجب ؟ مع التمثيل .

ح ٧٠ : (أ) إذا كانت الأداة « إن » واقترنت بلا النافية مثل : أخلص وإلا حرمت . أو لم تقترن بلا ولكن وليها معمول فعل الشرط ولم يأت فعل يفسر الشرط مثل : إن خيرا فخير . أى إن كان عملك خيرا فجزاؤك خير .

فإن جاء فعل ماض مفسر للشرط وجب حذف فعل الشرط مثل : «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره» .

س ٧٠ : (ب) متى يمتنع حذف فعل الشرط ؟ ومتى يقل ؟ مع التمثيل .

ج ٧٠ : (ب) إذا لم يكن فعل الشرط ماضيا أو لم تكن الأداة «إن» ، امتنع حذف فعل الشرط وشذ ما ورد من ذلك مثل قول الشاعر :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن
ومن لا نجره يمس منا مفزعا

ويحذف بقلة فى غير ضوابط الكثرة والوجوب والامتناع مثل :

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر
ولا ينج إلا فى الصفاد يزيد

فالتقدير : متى تحاربوا تؤخذوا .

س ٧١ : ما هى الفاء الفصيحة ؟ ولماذا سميت بذلك ؟ وما مثالها ؟

ح ٧١ : هى الفاء التى تدل على أن ما بعدها جواب لشرط حذف قبلها مع أداته وسميت بذلك لأنها هى التى تفصح عن هذا الشرط وعن أداته ولا يكثر مجيئها إلا إذا كان الشرط ماضيا والأداة «إن» واقتضى الاسلوب تقدير الشرط والأداة مثال ذلك قوله تعالى : «أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو المولى» . والمعنى : إن أرادوا وليا فالله هو المولى» .

س ٧٢ : كيف يتأتى حذف الشرط والجواب ؟ مع التمثيل .

ح ٧٢ : فى الضرورة ومع القرينة الدالة على المحذوف قد يأتى الأسلوب

خالياً من الشرط والجواب وليس فيه إلا الاداة، والاداة المستعملة حينئذ هي أم الباب وهى «إن» الشرطية مثال ذلك :

قالت بنات العم ياسلمى وإن
كان فقيرا معدما قالت وإن

والتقدير فى الشطر الأول : وإن كان فقيرا ترضين به ، وفى الشطر الثانى : وإن كان فقيرا أرضى به . وقد يأتى الحذف مع غير «إن» الشرطية قليلا مثل :

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما

والتقدير : أينما يذهب تصادفه . ومثل ذلك أيضا ما ورد فى الحديث النبوى : «من فعل فقد أحسن ومن لا فلا» .

س ٧٣ : متى يكون الجواب للشرط مع وجود القسم مع التمثيل ؟

ح ٧٣ : لذلك ثلاث صور : الأولى أن يكون الشرط مفيدا للامتناع بأن تكون الأداة : لو أو لولا ، فحينئذ يكون الجواب للشرط سواء تقدم الشرط على القسم أم تأخر عنه لإفادته معنى زائدا عن التعليق وهو الامتناع مثال ذلك مع «لو» .

فاقسم لو أبدى الندى سواده
لما مسحت تلك المسالات عامر

ومثال ذلك مع «لولا» .

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

ففى هذين المثالين جاء الجواب للشرط مع تقدم القسم . ويرى ابن مالك أن الشرط وجوابه جواب للقسم .

الصورة الثانية : أن يكون الشرط غير امتناعى ولم يتقدم على الشرط والقسم ما يطلب الخبر وكان الشرط متقدما على القسم لقوة المتقدم بتصدره مثل : إن تخلص والله تنجح .

الصورة الثالثة : أن يكون الشرط غير امتناعى وتقدم على القسم والشرط ما يطلب الخبر فإن الأرجح حينذاك جعل الجواب للشرط مطلقا سواء تقدم الشرط أو تأخر مثل : أنت والله إن اجتهدت نجحت ، وأنت إن اجتهدت والله نجحت .

هذا هو الغالب وقد ورد قليلا مجىء الجواب للشرط مع تقدم القسم مثل قول الشاعر :

لئن منيت بنا عن غب معركة
لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

س ٧٤ : (ا) متى يكون الجواب للقسم مع وجود الشرط مع التمثيل ؟

ج ٧٤ : إذا كان الشرط غير امتناعى ولم يتقدم ما يطلب الخبر عليهما وكان القسم هو المتقدم مثال ذلك قوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » .

س ٧٤ : (ب) متى يجتمع الشرط والقسم ولا يحذف جواب أحدهما مع التمثيل ؟

ج ٧٤ : (ب) إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم الشرط واقترنت أداة القسم بالفاء كان القسم وجوابه جوابا للشرط وكانت الفاء واقعة فى جوابه فلا حذف ولا استغناء مثل : إن زرتنى فوالله لأكرمنك . ولابن مالك رأى فيما إذا تقدم القسم وكان الشرط امتناعيا يتلخص فى أن الشرط

وجوابه يعد جوابا للقسم وبذلك لا حذف ولا استغناء بشيء عن شيء مثل : والله لولا الله ما اهتدينا .

س ٧٥ : ما حكم توالى الشرطين قبل مجيء الجواب مع التمثيل ؟

ج ٧٥ : لذلك صورتان : إحداهما أن يقترن الشرط الثانى بعاطف فإن كان العاطف « أو » وهى لأحد الشيئين كان الجواب لأحد الشرطين بمعنى أن تحقق أحد الشرطين موجب للجزاء مثل : إن اجتهدت أو إن تأدبت أحسنت إليك . فالإحسان واجب إن اجتهد فقط وهو واجب أيضا إن تأدب فقط . وإن كان العاطف هو الواو كان الجواب للشرطين معاً لأنها لمطلق الجمع مثل: إن اجتهدت وإن اتقيت ربك سعدت فى دنياك وأخراك . فالاجتهاد والتقوى مطلوبان معاً لتحقق الجزاء .

والصورة الأخرى : أن يتوالى الشرطان بلا عاطف فالجواب حينئذ يكون للشرط الأول ويكون الشرط الثانى قيداً للأول كالحال فلا جواب له مثل : من أجابنى إن دعوته أحسنت إليه والتقدير : من أجابنى حالة كونى داعيا له أحسنت إليه . وقيل إن جواب الشرط الثانى محذوف دل عليه جواب الأول ، وهو رأى ضعيف .

باب العدد

س ٧٦ : بين ما وضعه العرب من ألفاظ لتوضيح كمية الشيء ، وكيف ينطق العرب العدد المكون من آحاد وعشرات ومئات وألوف ؟

ج ٧٦ : ألفاظ العدد الموضوعة لبيان كمية الشيء منها أصول ومنها فروع ، فالأصول اثنتا عشرة كلمة هى : من واحد إلى عشرة ، ومائة ، وألف . والفروع تتأتى من تثنية بعض هذه الألفاظ أو جمعها أو بالعطف عليها أو بإضافتها أو بتركيبها مثال ذلك : تثنية مائة وألف على مائتين

وألفين وجمعها على مئات وألوف ، والعطف كثلاثة وعشرين ، ومائة وألف، والإضافة كثلاثمائة وثلاثة آلاف ، والتركيب كخمسة عشر وإذا تكون العدد من آحاد وعشرات ومئات وألوف نطق العرب الآحاد أولا ثم العشرات ثم المئات ثم الألوف بحكم أن العربية تنطق وتكتب من اليمين مثال ذلك العدد : ٣١٤٣ فانه ينطق هكذا : ثلاثة وأربعون ومائة وثلاثة آلاف .

س ٧٧ : متى يدل لفظ « أحد » على المذكر والمؤنث فى الإستعمال العربى ؟ وما مثال ذلك ؟

ج ٧٧ : إذا سبق لفظ « أحد » بنفى أو نهى أو استفهام أو شرط دل على عموم العقلاء سواء كان المراد ذكراً أو أنثى قال تعالى: « يا نساء النبى لستن كأحد من النساء » وتقول : لا يدخل أحد هنا . وتقول : هل فى الكلية أحد ؟ ويقول سبحانه : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » . ففى كل هذه الأمثلة دل لفظ أحد على ما يشمل الذكر والأنثى إلا ما حددته القرينة فى الآية الأولى .

س ٧٨ : بين تمييز الواحد والاثنين والثلاثة وما حكم تأنيث العدد والمعدود فى ذلك مع التمثيل والتعليل ؟

ج ٧٨ : تمييز الواحد والاثنين هو المعدود السابق لهما وهما وصفان له يقول الله تعالى : « وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد» ولأنهما وصفان للمعدود كان لابد من موافقتها للموصوف تذكيراً وتأنيثاً وتعريفا وتنكيراً وإعرابا كما عرف ذلك فى باب النعت ، أما الثلاثة فتمييزها جمع مجرور بإضافة العدد إليه قال تعالى: « ثلاث عورات لكم » وقال : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ولما كان هذا العدد يدل على الجمع والجمع فى معنى الجماعة التزم العرب وجود علامة

تأنيث فى العدد أو المعدود إذا زاد على اثنين بحيث إذا كان العدد مذكرا كان المعدود مؤنثا والعكس بالعكس قال تعالى : « ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات » .

س ٧٩ : (ا) ما حكم تأنيث العدد مع جمع المؤنث السالم ؟ فصل ومثل .

(ب) ما الحكم عند حذف المعدود من حيث التذكير والتأنيث ؟

ج ٧٩ : (ا) الاسم الذى يجمع جمع مؤنث سالما إما أن يكون لمؤنث فحكمه تذكير العدد مثل : «ثلاث عورات» و «سبع سنبلات» . وإما أن يكون لغير عاقل فالعبرة فيه بحال المفرد فان كان المفرد مذكرا أنث العدد مثل: خمسة سجلات ، وإما أن يكون لعاقل مذكر فيه تاء تأنيث فالجمهور أيضا على تأنيث العدد معه اعتباراً بتذكير المفرد مثل : أربعة طلحات ، ويرى البغداديون حينئذ مراعاة الجمع .

(ب) إذا حذف المعدود فالأكثر مراعاة نوعه فى التذكير والتأنيث تقول : صمت خمسة ، وقمت أربعا أى صمت خمسة أيام وقمت أربع ليال . والقليل عدم النظر إلى ذلك كما فى قوله ﷺ : « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام السنة كلها » ، وكما فى قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » أى وعشرة أيام .

س ٨٠ : ما تمييز اسم الجنس واسم الجمع والمائة ؟ وإذا كان التمييز جمعا فأى نوع من الجموع يصلح لذلك ؟

ج ٨٠ : إذا كان المعدود اسم جنس او اسم جمع فالأكثر جره بـ « من » ، قال تعالى : « فخذ اربعة من الطير » ، وقد يجر بالإضافة قال تعالى

«وكان فى المدينة تسعة رهط» وقال صلى الله عليه وسلم «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» اما تمييز المائة فمفرد مجرور بالإضافة مثل : تصدقت بمائة درهم وإذا كان لفظ المائة هو المعدود اضيف لها العدد مثل : ثلاثمائة واربعمائة وشذ فى الضرورة قول الفرزدق :

ثلاث مئين للملوك وفى بها
ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم

وإذا كان التمييز جمعاً مجرورا بالإضافة فالأصل إن يكون من جموع القلة لمناسبتها للثلاثة والعشرة وما بينهما ، وقد خرج عن هذا الأصل ما اهمل العرب جمعه جمع تكسير واكتفت بجمع التصحيح مثل سبع سماوات ، وخمس صلوات . وما اهمل العرب جمعه جمع قلة واكتفت فيه بجمع الكثرة مثل خمسة رجال وسبع قواعد .

س ٨١ : قال تعالى : «وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما» أين تمييز العدد فى هذه الآية ؟

جـ ٨١ : تمييز العدد هنا محذوف تقديره : اثنتا عشرة فرقة ، أما كلمة «أسباطا» فهى بدل من اثنتى عشرة بدليل أن مفرد الأسباط مذكر والعدد هنا مؤنث فلا يجوز أن يكون لفظ «أسباطا» تمييزا فهذا العدد يوافق المعدود تذكيرا وتأنيثا .

س ٨٢ : ما حكم ما صيغ من ألفاظ العدد على صيغة اسم الفاعل من حيث التذكير والتأنيث والاستعمال ؟

جـ ٧٢ : حكم ما صيغ من هذه الألفاظ من حيث التذكير والتأنيث الموافقة الدائمة للمعدود ولأنه يكون وصفا للمعدود ، أما استعماله فله سبعة أوجه .

١ — إستعماله مفردا ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا مثل: الجزء السابع .

٢ — « مع أصله ليفيد أن الموصوف به بعض هـذا العدد فيضاف إلى أصله مثل : ثانى اثنين .

٣ — إستعماله مع أقل من أصله ليفيد معنى التصيير مثل : هـذا رابع ثلاثة فيجوز فى ذلك الإضافة والأعمال إلا فى ثان فلا يجوز فيه سوى الإضافة .

٤ — إستعماله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بالعشرة فيوافق الاستعمال الأول مثل : الجزء الخامس عشر : وفى هذا الاستعمال لا يجوز الواحد عشر بل يلزم الحادى عشر .

٥ — إستعماله مع العشرة ليفيد أن الموصوف به بعض هـذا العـدد كالاستعمال الثانى فتقول : هذا ثالث عشر ثلاثة عشر ، ويجوز أن تحذف « عشرة » من الأول إستغناء بلفظه فى الثانى وتعرب الأول لزوال التركيب ثم تضيفه إلى التركيب الثانى مثل ثالث ثلاثة عشر ، ولك أن تحذف « عشر » من الأول والعدد الأول من المركب فتعرب بهما لزوال التركيب مثل هذا ثالث عشر .

٦ — إستعماله مع العشرة ليفيد معنى التصيير كالاستعمال الثالث مثل هذا رابع عشر ثلاثة عشر ولك أن تحذف « عشر » من الأول فقط .

٧ — إستعماله مع العقود متقدمة وتعطف مثل : الجزء الثالث والعشرون .

س ٨٣ : افرق بين كم الاستفهامية والخبرية فى المعنى والاستعمال والتمييز مع التمثيل .

ج ٨٣ : كم الاستفهامية معناها : اى عدد وجملتها إنشائية مثل : كم

كتابا قرأت ؟ اما كم الخبرية فمعناها : كثير وجملتها خبرية مثل : كم دينار أنفقته في سبيل العلم وتمييز الأولى مفرد منصوب إلا إذا جرت بحرف جـــر فيكون تمييزها مجرورا بـ « من » مضمرة جوازا مثل بكم درهم اشتريت هذا ؟ ، وتمييز الثانية الأكثر فيه ان يكون مفردا مجرورا وقد يأتى جمعا مجرورا مثل : كم رجال أنقذتهم .

الاستفهامية تستدعى إجابة والخبرية لا تحتاج إلى ذلك ، وقد تدخل الاستفهامية على مستقبل مثل كم كتابا ستشتريه ؟ اما الخبرية فلا تدخل إلا على الماضى .

المبدل من الاستفهامية يقترن دائما بهمزة أستفهام مثل : كم درهما معك اعشرون ام خمسون ؟ اما الخبرية فلا تقترن بها .

س ٨٤ : قال الشاعر :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاوى

روى هذا البيت برفع « عمة » و « خالة » ونصبها وجرها فما توجيه ذلك معنويا واعرابيا ؟

ج ٨٤ : على رواية الرفع تكون « كم » صالحة لأن تكون خبرية بمعنى أن جريرا له عمات وخالات كثيرات قد اضناهن الكدح فى خدمة الفرزدق ، وتصلح ايضا ان تكون استفهامية تهكمية كأن الفرزدق يسأل جريرا عن عددهن سخرية به .

فان كانت خبرية فتمييزها محذوف مجرور ، وان كانت استفهامية فمحذوف منصوب والتقدير لهذا التمييز يحتمل أن يكون : كم يوما أو يوم حلبت فتكون « كم » ظرف زمان متعلقا بالفعل بعدها ، ويحتمل : كم حلبة حلبتها فتكون مفعولا مطلقا للفعل بعدها .

وأما « عمة » فاعرابها على ذلك مبتدأ وجملة « قد حلبت » فى محل رفع خبر ، وشبه الجملة « لك » صفة لـ « عمة » :

وعلى رواية النصب تكون كم استفهامية فقط وتعرب مبتدأ ، و « عمة » تمييز ، والخبر جملة « قد حلبت » .

وعلى رواية الجر تكون «كم» خبرية فقط وتعرب مبتدأ أيضا خبره ، جملة «قد حلبت» كذلك .

س ٨٥ : افرق بين « كأى » و « كذا » معنى واستعمالا مع التمثيل .

ج ٨٥ : معنى « كأى » كثير وتستعمل مثل « كم » الخبرية ولها الصدارة . وتمييزها مفرد مجرور بـ « من » ظاهرة مثل : وكأين من دابة لا تحمل رزقها . ونادرا ما يأتى تمييزها منصوبا .

أما «كذا» فلفظ دال على عدد قد يكون قليلا أو كثيرا ، وليس لها الصدارة ، وتمييزها دائما منصوب تقول : تسلمت كذا أو كذا درهما .

خاتمـــة

وبعد حمد الله على ما أعان ووفق بالرغم من كثرة المشاغل والمسئوليات ندعو الله عز وجل أن يكون في هـــذه التطبيقات ما يحرك الذهن إلى تذوق علم النحو وارتباط الأعراب بالمعنى، وضرورة الفهم والاستيعاب لما وضعه أسلافنا العظام من ضوابط وقواعد تعين على فهم المقصود من العبارة قبل أن نطعن في أسلوبهم أو منهجهم ، فقديما قيل :

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

وأكرر النصيحة لأبنائنا الأزهريين أن يعكفوا على ما في تراثهم من كنوز ليستخرجوا منه ما يساعد على الفهم الصحيح لأسلوب القرآن المبين وجوامع الكلم لسيد المرسلين وعيون الأدب للفصحاء الخالدين.

وأدعو الله أن تستمر المسيرة الجادة للأزهر والأزهريين ومنه وحده نستمد العون والسداد.

أ . د . محمد المختار محمد المهدى